بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التنمية الاجتماعية

تقرير جمهورية السودان

عن

المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز لمنهاج عمل بيجين +30

للفترة من (2020- 2024م)

يونيو 2024م

المحتويات

البيان
المقدمة
منهجية التقرير.
القسم الأول : ملخص التقرير
القسم الثاني : الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق
الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولويات الخمسة الوطنية لتسريع تقدم النساء والفتيات علي مدي السنوات الخمس الماضية
الإجراءات المحددة التي اتخذت لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات علي مدي الخمس سنوات الماضية
كيف أثر حدوث الأزمات المختلفة علي تنفيذ منهاج عمل بجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتها لمنع أثرها السلبي علي التقدم المتعلق بالنساء والفتيات.
ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة علي مدي السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات او البرامج او جميعها.
القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الإهتمام الحاسمة الأثني عشر:
البعد الأول : التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق **مجالات الإهتمام الحاسمة :** المرأة والفقر المرأة والإقتصاد الحقوق الإنسانية للمرأة الطفلة الأنثي
الإجراءات التي أتخذتها الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل علي مدي الخمس سنوات الماضية .

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتلقيص الفجوة الرقمية بين الجنسين
كيف أثرت بيئة سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات المالية علي تنفيذ منهاج عمل بكين علي مدي السنوات الخمس الماضي وماهي سياسات الإقتصاد التي أتبعتها دولت لدعم إقتصاد يحقق قدرا أكبر من المساواة بين الجنسين.
الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للحد من القضاء علي الفقر بين النساء والفتيات .
الإجراءات التي أتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول الي الحماية الإجتماعية للنساء والفتيات.
الإبتكارات في مجال الحماية الإجتماعية المراعية للمنظور الجنساني خلال جائحة كوفيد 19
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك.
الإجراءات التي إتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل.
الإجراءات التي اتخذت ان يكون التعافي الإقتصادي من جائحة كوفيد19 موجها نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر والتوظيف او الحماية الإجتماعية او التعليم او الصحة .
التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية **مجالات الإهتمام الحاسمة** العنف ضد المرأة الحقوق الإنسانية للمرأة المرأة ووسائل الإعلام الطفلة الأنثي
في السنوات الخمس الماضية أي أشكال العنف ضد النساء والفتيات وفي اي سياقات او مواضع محددة قد اعطتها دولتك الأولوية للعمل .

الإجراءات التي وضعت علي رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للنعف ضد النساء والفتيات.
الإستراتجيات التي طبقت في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات
الإجراءات التي أتخذت في الخمس سنوات الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنلوجيا .
التدابير التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل علي منعا العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات او التميز والتحيز ضد المرأة في وسائل الاعلام بما في ذلك وسائل التواصل الإجتماعي.
الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية والمصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد الفيئات المهمشة من النساء والفتيات
المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني **مجالات الإهتمام الحاسمة** المرأة في السلطة وصنع القرار الآليات المؤسسم للنهوض بالمرأة الحقوق الإنسانية للمرأة الطفلة الأنثي
الإجراءات والتدابير التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار .
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام بما في ذلك من خلال تكنلوجيا المعلومات والإتصالات.
وصف الأجهزة الوطنية الحالية والتدابير التي أتخذ علي مدي الخمس السنوات الماضية لإنشاء هذه الأجهزة او تعزيزها .
الأليات الأخري التي استخدمت في الخمس سنوات الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين

علي مستوي القطاعات .
التدابير التي أخذتها الموسسة الوطنية لحقوق الإنسان لمعالجة إنتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.
المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد **مجالات الإهتمام الحاسمة** المرأة والنزاع المسلح الحقوق الإنسانية للمرأة الطفلة الأنثي
الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول إعمال المرأة والسلام والأمن.
الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة تمثيلها ومشاركتها في منع لشوب الصراعات وحلها علي مستويات صنع القرار في حالات النزاع.
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن إنتهاكات القانون الإنسان الدولي وإنتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة .
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء علي التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث .
الحفاظ علي البيئة وحمايتها وإصلاحها **مجالات الإهتمام الحاسمة** الحقوق الإنسانية للمرأة المرأة والبيئة الطفلة الأنثي
الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البينية بما ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثارها والحفظ

علي التنوع البيولوجي .
الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة علي التكيف البيئي والمناخي.
القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات
الإستراتيجية الوطنية او خطة العمل التي تم تحقيقها لتحقيق المساواة بين الجنسين ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام2030 .
النظام المتبع لتتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للإستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين .
الأليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد أعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
مساهمة الجهات المعنية في إعداد التقرير الوطني
وصف الخطة والجدول الرزمني المتبع لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء علي التمييز ضد المرأة (اذا كانت الدولة طرفا) او توصيات الإستعراض الدورى الشامل او آليات أخري لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين
القسم الخامس: البيانات والإحصاءات:
المجالات التي حققت فيها الدولة اكبر قدر من التقدم علي مدي السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق باحصاءات الجنسين علي المستوي الوطني
الأولويات لتعزيز الاحصاءات الجنسانية خلال الخمس سنوات المقبلة
تحديد المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة .
تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية
القسم السادس :الاستنتاجات والخطوات القادمة

الملاحق:

البيان	الرقم
ملحق رقم 1	القرار الوزاري الخاص بتشكيل اللجنة الوزارية باعداد التقرير .
ملحق رقم 2	المؤشرات الخاصة بالتعليم الأساسي والثانوي .
ملحق رقم 3	نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي
ملحق رقم 4	اجمالي موارد صناديق الحماية الإجتماعية
ملحق رقم 5	جدول يوضح دعم اليات الضمان الإجتماعي
ملحق رقم 6	التغطية التأمينية للنساء المستفيدات من برامج الحماية
ملحق رقم 7	مؤشرات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات

المقدمة:

- في إطار إعداد التقرير الوطني بكين +30 تم تشكيل لجنة بقرار وزاري رقم (1) لسنة 2024م برئاسة وزير التنمية الإجتماعية ، الأستاذ / أحمد أدم بخيت وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة أنظر الملحق رقم (1).
- إعد هذا التقرير بمشاركة كل المؤسسات الرسمية وأصحاب المصلحة المعنيين.
- سلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين للفترة من 2020-2024 و تضمن كل السياسات والإستراتيجيات والتشريعات والخطط والبرامج والتي إنجزت في إطار الحماية والتمكين للمرأة استناداً علي الإلتزام السياسي الوطني وعبر الخطة الوطنية للقرار 1325 وأهداف التنمية المستدامة2030 والإتفاقيات والمواثيق التي صادق عليها السودان والتحديات التي واجهت تحقيق الأهداف والرؤى المستقبلية على ضوء ذلك.

- أهم الإنجازات التي حققتها الدولة خلال الفترة من 2020-2024م تتمثل في برامج وخطط إدماج قضايا النوع الإجتماعي في الخطط والإستراتيجيات والسياسات العامة للدولة ، والتي إستندت علي مجالات وأبعاد منهاج عمل بكين وذلك بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة،
- **<u>منهجية التقرير:</u>**
  - اعتمد التقرير المنهج الإحصائي التحليلي وتم جمع البيانات والتقارير من الجهات ذات الصلة بكل محور، كما تم الاستناد على مؤشرات المرأة والطفل استنادا علي الاسقاطات الاحصائية للخصائص الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
  - يبلغ عدد السكان الكلي 48.199.78 يمثل (ذكور 24.384.72-اناث 23.815.06) ويمثل معدل النمو السكاني 2.5.% ومعدل الخصوبة الكلي 5.2 % ومتوقع العمر المتوقع عند الولادة : 63.5 سنة للنساء 60.2 سنة للرجال و61.8 للجنسين ومتوقع حجم الاسرة (6 أفراد)، نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة 4.9%من جملة السكان.

القسم الأول

➢**ملخص التقرير:**

1. جاء التقرير معبراً عن الجهود التي قامت بها الدولة في الفترة ما بين (2020م-2024م) حيث إستكمل العديد من السياسات والإستراتيجيات والبرامج والتشريعات المتعلقة بقضايا المرأة بالتركيز على التمكين الإقتصادي للمرأة والحماية الإجتماعية عبر خطة المرأة الأمن والسلام والمتعلق بالقرار الأممي (1325) كذلك القضايا الناشئة مثل قضايا التغيير المناخي وأثرها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمرأة.
2. كذلك تناول التقرير أوضاع النازحين وسرعة الإستجابة للإحتياجات خاصة لفئة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا تناول التقرير الجهد المقدم لدراسة أوضاع النساء في القطاع غير المنظم وسبل ووسائل الحماية الإجتماعية المقدمة ، كما تناول التقرير السياسات الاقتصادية للدولة خاصة سياسات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والمتوسطة في إطار توفير التمويل للنساء الناشطات إقتصادياً لتحقيق التغير الإقتصادي و الإجتماعي .
3. اظهر التقرير ان هنالك عدد من المشروعات والبرامج تبنتها الدولة من أجل تحسين صحة الأمومة والطفولة المتمثلة في توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية والذي بدوره أدي الي إرتفاع نسبة اللائ يتلقين رعاية صحية أثناء الحمل الي 79.1% من 72%.
4. واما ما يلي القبول في الصف الول (عمر 6 سنوات) بلغ عدد التلاميذ في الصف الاول (1.000.700) تلميذاً حيث يمثل عدد البنين (525.750) وعدد البنات (474.950)بنسبة القبول للاطفال عمر 6 سنوات (86.95%) للجنسين منها (88.9%) للذكور و(84.8%) للاناث.
5. فيما يلي الاستيعاب من عمر (6-13) سنة بلغ عدد المدارس (19.398) تستوعب عدد (6.226.516) تلميذاً وتلميذة حيث عدد البنيين (3.255.389)وعدد البنات (2.971.127) بينما نسبة الاستيعاب العامة بتعليم الاساس عمر 6-13 سنوات (73.5%)للجنسين،تمثل نسبة الذكور (74.7%)والاناث (72.2%). وتبلغ نسبة

التسرب الدراسي 2021–2022 حوالي (27.8%)من البنات خارج النظام التعليمي حسب احصاءات وزارة التربية والتعليم .

6. في مجال تعليم البنات بلغت نسبة إستيعاب البنات في التعليم قبل المدرسي 46.8%ومرحلة تعليم الأساس 84.8% والتعليم الثانوي 41.9% بنسب أرتفاع مقدرة .
7. هناك حزم في البرامج الخاصة بالتشريعات والقوانين في إطار الحماية، تتمثل في تيسير إجراءات التقاضي فيما يتعلق بقضايا الأسرة.
8. كذلك تناول التقرير تاثير الثقافات النمطية في المناطق الريفية والتي تحد من مساهمة المرأة على المستوى الوطني من خلال البرامج التوعيوية عبر وسائل الإعلام الإجتماعي.
9. أظهر التقرير برامج الشراكة مع الآليات التنفيذية القاعدية للحد من الإنتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مناطق النزاعات المسلحة.
10. أيضًا أكد التقرير على المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص الوطني من خلال المسئولية المجتمعية و دعم برامج المرأة ،
11. كذلك برامج تعزيز القيم المجتمعية الضابطة للسلوك العام المجتمعي للحماية من العنف والإنتهاكات وتقوية النسيج الإجتماعي.
12. تناول التقرير جهود المؤسسات المختلفة لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال تعزيز برامج التدريب في مجال التقانه الحديثة للإستفادة منها في المشروعات الإقتصادية للمرأة.
13. تناول التقرير نجاح الدولة في تكامل الأدوار لتعزيز الحماية للنساء مثل إنشاء وحدة حماية الأسرة والطفل والعمل مع آليات المجتمع المدني لتعزيز برامج التوعية وتطوير القدرات الإنتاجية .
14. تناول التقرير أثر الحرب التي قامت بها مليشيات الدعم السريع المتمردة على الخدمات الإجتماعية والصحية على النساء والفتيات والأطفال حيث رصد عدد من الإنتهاكات ضد النساء من قتل، ضرب، تهجير ونزوح وإغتصاب.

15. أيضاً تناول التقرير مكتسبات المرأة على المستوى السياسي ووضع القرار والفرص في الوظيفة العامة للدولة.
16. تناول التقرير أيضاً الحماية الحماية الإجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من خلال الإستراتجية الوطنية للحماية الإجتماعية مثل التغطية الصحية الشاملة والتحويلات النقدية والمعاشات التقاعدية كذلك ضمان مشاركة المرأة في الإستدامة البيئية.
17. كذلك تناول التقرير الإنجازات والتحديات والعوائق في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، أيضاً تناول التقرير التدابير التي أتخذت في السنوات الخمسة الماضية لتوفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على برامج التوعية والتأهيل والتدريب لزيادة فرص النساء والفتيات في سوق العمل الوطني.
18. رصد التقرير حزم من البيانات والإحصاءات التي تعكس جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تقديم برامج الحماية والرعاية والخدمات الأساسية في (صحة – تعليم – عمل– حماية).
19. أخيراً قدم التقرير رؤى مستقبلية لعمل المؤسسات الرسمية والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والقوى الحيه في المجتمع من خلال التوسع والتوعية المجتمعية وزيادة مساهمة المرأة في الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي والإقتصادي بإعتبارها رائدة التغير الإجتماعي في السودان.

القسم الثاني

الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين

أهم الإنجازات والتحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية 2020- 2024م .

تبنت الدولة العديد من الجهود و المبادرات والإنجازات في مختلف المجالات تمثلت في إجازة العديد من السياسات والإستراتيجات والتشريعات والبرامج والأنشطة وذلك من خلال عدد من التدخلات وفق محاور بكين المتمثلة في:-

السياسات والإستراتيجيات :

تم وضع العديد من السياسات والإستراتيجات المتمثلة في السياسة القومية لتمكين المرأة وسياسة كبار السن وإستراتيجية الحماية الإجتماعية والإستراتيجية الوطنية للشباب(2007-2032م) والتي تهدف إلى الإرتقاء بالشباب والشابات وتنميتهم وتمكينهم مِنْ التعامل مع مستجدات العصر وتحدياته بكفاءة وفاعلية لتحقيق التنمية المستدامة وعدد من الإسترتيجيات التي تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في تمكين النساء والفتيات،ايضا هنالك عدد من الإستراتيجات تم إكمالها سياسة الحماية الاجتماعية في العام 2023 و الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2020م – 20230).بجانب عدد منها في طور الإجازة منها : دراسة حول تطوير إقتصاديات الرعاية بالتركيز على فئة كبار السن بالتعاون مع الأسكوا ، سياسة النوع الاجتماعي بالتعاون مع الأسكوا ، إستراتيجيات وسياسات العمل الإنساني إشتملت على مشروعات الإستجابة الإنسانية والتعافي المبكر (2023م- 2025م) . والسياسة الوطنية للتدخلات الخاصة للتصدي للعنف المبني على النوع الإجتماعي في وضع الطوارئ و سياسة قومية للتدخلات الخاصة بتقليل مخاطر العنف المبني على النوع الإجتماعي في الطواري.

التشريعات والقوانين:

نص دستور السودان في باب حقوق المرأة على أن تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان، تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى، كماتضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات وتعززها من خلال التمييز الإيجابي في المشاركة السياسية ، وتعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تمس بكرامة المرأة والفتيات مع التزام الدولة علي توفير الرعاية الصحية المجانية للأمومة الأمنة.

أهم االتعديلات التي تمت في (قانون التعديلات المتنوعة في العام 2020) :-

- تجريم تشوية أعضاء الأنثى التناسلية، والمعاقبة عليه، المادة (141/أ) من القانون الجنائي.
- إلغاء تجريم الردة وتجريم كل من ينتهك ديانة أي شخص أو معتقداته، المادة (126) من القانون الجنائي.
- جواز إحالة دعوى الطفل الجانح لأي جهة مجتمعية تحددها النيابة أو المحكمة، المادة (47/أ) من القانون الجنائي.
- إستبدلت المادة (152) من القانون الجنائي التي جرمت إرتداء الزي الفاضح، وأستعيض عنها بجريمة الأفعال الفاضحة ذات الطبيعة الجنسية.
- الإستعاضة بعقوبة الإحتجاز بالخدمات المجتمعية خاصة للنساء الحوامل والمرضعات أو اللاتي بصحبة أطفالهن.
- الغاء المادة (12) من قانون جوازات السفر والهجرة التي توجب موافقة ولي أمر الطفل المرافق لوالدته كتابة لمنحة شهادة إستيفاء لمغادرة البلاد.
- إلغاء قوانين النظام العام والآداب العامة بالولايات.
- تشديد عقوبة الإتجار بالنساء والأطفال وفقاً لقانون الإتجار بالبشر لسنة 2014م تعديل 2021 لتصل العقوبة القصوى للإعدام.

- تشديد عقوبة الإغتصاب لتكون الحكم المؤبد دون المساس بعقوبة جريمة الزنا الحدية المادة 149 (2) من القانون الجنائي.
- قانون الأحزاب السياسية 2007تعديل 2020 والتي أعطت المرأة نسبة 40% كحد أدنى داخل الحزب السياسي .

الأليات المؤسسية :

تتضمن هياكل المؤسسات الرسمية الخدمية وغير الخدمية في الدولة وحدات خاصة بالمرأة وهذه الوحدات كانت نتيجة جهد للإدارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية وتعمل هذه الآليات بصورة متسقة من خلال البرامج والخطط والمشروعات بصورة تظهر تكاملية السياسات العامة وضمان إدراج قضايا المرأة الشاملة.

التمكين الاقتصادي والحد من الفقر:

تكاملا لسياسات الدولة في مجال التمكين الاقتصادي أصدر بنك السودان المركزي في سياساته التمويلية إلزام كل البنوك العاملة في السودان بتخصيص 12% من سقوفاتها للتمويل الأصغر لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وهناك نمو لهذه المشروعات وتبلور لريادة الأعمال النسائية تم من خلاله تحريك الكادر البشري (النساء بتمكين 50% من حجم السكان) وقد أظهرت المشروعات نجاح كبير على المستوى القومي حتى في فترة الحرب التي فرضت على الدولة، قد إنحازت سياسات الدولة في تقديم الدعم للأسر الفقيرة خاصة المرأة في المناطق الريفية ،.

الصحة

تغطي هذه الخدمة نطاقًا واسعًا بما في ذلك رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة ، والوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية أو غيره من الأمراض المنقولة جنسياً والكشف المبكر عن سرطان الرحم وتقديم خدمات الأمومة الأمنة ومن أهم الجهود:

- زيادة المراكز الصحية الثابتة وحاليا تتم توسعة نطاق التغطية بالعيادات المتنقلة للوصول للمناطق ذات الخصوصية.
- تم تحديث السياسة القومية للصحة الإنجابية والتي دشنت في العام 2022م باشراك الجهات ذات الصلة والمنظمات حيث ركزت السياسة على الإستثمار في الصحة والوقاية من الأمراض والسلوكيات الخطرة طيلة فترة المراهقة وما قبل الحمل.
- تم تطوير إستراتيجية صحة المراهقين والشباب حيث تمت إجازتها في العام 2022 كما تم تطوير حزمة الخدمات الخاصة بهم .
- تم تحديث دليل المعلمين للصحة المدرسية 2022.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الصحة الإتحادية –ادارة الصحة – ادارة الرعاية الصحية الأولية بشأن الكشف المبكر للإعاقة
- تم تطوير الإستراتيجية القومية لتنظيم الأسرة في العام 2022
- تطبيق السياسات والبروتكولات الخاصة بصحة النساء والفتيات
- ضمان إستمرارية تقديم خدمات الصحة الإنجابية بجودة عالية على كل المستويات
- رصد وفيات الأمهات والأطفال الخدج وحديثي الولادة
- تقوية نظام معلومات الصحة الإنجابية والعمل على إدخال جميع المعلومات ضمن نظام المعلومات الإلكتروني (DHIS)
- تحفيز الكوادر العاملة بمؤسسات التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بالولايات.

التحديات :

- عدم الإستقرار السياسي والوضع الأمني المؤثر علي تقديم الخدمة الصحية .
- النزوح التي أفزرته إنتهاكات مليشيات الدعم السريع المتمردة للمواطنيين

- فقد جزء كبير من الأدوية والمستهلكات بالمركز الرئيسي للإمدادات الطبية وخروج بعض من مستودعات الإمدادات من الخدمة بسبب تعدي المليشات علي المراكز الصحية ومخازن الأدوية .

التعليم:

إعتمدت الدولة سياسات وتشريعات بشأن تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على التفاوت في تعليم الأساس والثانوي منها :

1. سياسات التعليم الجميع.
2. سياسة والزامية تعليم الأساس
3. الإستراتيجة القومية لتعليم البنات .

وتمثل نسبة الإستيعاب فب التعليم قبل المدرسي من عمر (4 –5) سنوات 46.1% للجنسين، تمثل نسبة الذكور(45.5%) والإناث (46.8%) مما يعني أن معدل الجنسين لصالح الإناث انظر الملحق رقم (2)، فقد أظهرت البيانات تقدماً كبيراً في تعليم الأساس للجنسين حيث بلغت نسبة الإستيعاب للذين بلغوا سن الدراسة 68.7% وتمثل نسبة الإلتحاق في التعليم الثانوي للبنات نسبة (41.9%) والبنين نسبة (38%) مما يؤاكد ردم الفجوة في التعليم الثانوي أنظر إلى المحلق رقم (3).

أما في مجال التعليم العالي فقد أدت سياسة الدولة إلى التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد الأمر الذي أدى إلى إتاحة الفرص المتساوية للجنسين وزيادة نسبة إستيعاب البنات في العقدين الآخرين واصبحت الفجوة لصالح البنات كما شهد تعليم الرحل تقدماً ملحوظاً حيث قفزت النسبة من 16% إلى 33% منهم 73.7% ذكور و 61.8%تأثرت المنظومة التعليمية بمألات الحرب التي فرضتت علي الدولة من قبل مليشيات الدعم السريع حيث فقدت بعض الولايات عاماً دراسياً وتم رصد(7.649.51) شخص من ولاية الخرطوم و(519471) من ولاية الجزيرة و(275965) من ولايات دارفور .

السلام وفض النزاعات:

أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالمرأة لاسيما المرأة في مناطق النزوح واللجوء حيث تشكل المرأة رأس الرمح لقضايا السلام والحوار الإجتماعي والتعايش السلمي ، التي منحت حقوقاً متساوية للمرأة والرجل في مواقع اتخاذ القرار .

وضعت الدولة خطة وطنية للقرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 بشأن " المرأة الأمن والسلام " في العام 2020 وتم تمديد الخطة للمرحلة الثانية حتي 2024 وماتلاه من قرارات مكملة،.

تتعرض النساء لجملة من الانتهكات من قبل مليشات الدعم السريع من قتل ونهب وإغتصاب والتي تشكل كلها جرائم حرب مما حتم للمزيد من اتخاذ التدابير والإجراءات لحماية المرأة في مناطق النزاعات المباشرة وغير المباشرة وقد تم رصد من الجهات الرسمية لعدد كبير من الإنتهاكات بنيت عليها سياسات التدخل الصحية والإجتماعية.

مكافحة العنف ضد المرأة

تمثل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة التنمية الإجتماعية الإرادة السياسية للدولة لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة وتعمل الوحة بتكامل الأدوار مع الأدارة العامة لتعزيز حقوق الإنسان عبر السياسات والإستراتيجيات والتشريعات حيث أعدت عدد من الخطط والرامج منها برامج النساء الناجيات من العنف جراء الحرب ومسودة قانون لمكافحة العنف ضد المرأة في العام 2021 وهي في طور الاجازة ومراجعة كل القوانين التي تحمي المرأة والفتيات وتحديث الإستراتيجية الوطنية للعنف ضد المرأة .

الطفلات:

يمثل الأطفال نسبة 50% من حجم السكان حسب آخر إسقاطات للجهاز المركزي للإحصاء 2023م ونجد أن التوزيع بين الذكور والإناث متساوي (50%). أثر التغيير الإقتصادي والإجتماعي على وضع الطفولة في السودان من حيث وجود مؤسسات التعليم قبل المدرسي وإعداد مناهج له. ما زالت المناطق الريفية وضع الطفولة فيها متعثر لضعف الآليات التي تعمل وسط تلك المجتمعات مما

يزيد من ضرورة الإهتمام بالأطفال في تلك المناطق خاصة في مجال الصحة والتعليم، تجد الجرائم الموجهة نحو الفتيات اهتمام كبير من الجهات المعنية.أثرت الحرب على وضع الأطفال في السودان بسبب النزوح المركب مما ساهم في كثير من المشاكل الصحية والاجتماعية.

الأولويات الخمسة الوطنية لتسريع تقدم النساء والفتيات علي مدي السنوات الخمس الماضية

1.القضاء علي الفقر والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

2.القضاء علي العنف ضد النساء والفتيات.

3. الحماية الإجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة ، التحويلات النقدية ،والمعاشات التقاعدية).

4.ضمان مشاركة المرأة في الإستدامة البيئية.

اولاً: علي مستوي القوانين:

السودان ملتزم عبر التشريعات والخطط والبرامج بتحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة حيث تلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع وتُؤسس على العدالة والمساواة وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية و تضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات من خلال التمييز الإيجابي." وينص التشريع السوداني علي تخصيص نسبة معينة من المقاعد للنساء (الكوتا) بنسبة 40% . هنالك العديد من الأطر القانونية في مجال الضمان والحماية الإجتماعية في مجال ضمان المساواة في وصول المرأة إلى التمكين الإقتصادي ، بجانب التزام الدولة التام بدعم عمل المرأة والرعاية المنزلية (انشاء مؤسسات رعاية) هناك تطور ملحوظ في ولوج النساء الي سوق العمل للاستفادة من التقانات الحديثه.

خلال الخمس السنوات الماضية تم سن ومراجعة عدد من القوانين التي تعمل التمييز ضد المرأة وحددت الفجوات في تلك القوانين ومن اهمها سن تشريع يجرم تشويه الاعضاء التناسلية للانثي وتشديد عقوبة الاتجار بالنساء والاطفال في قانون الاتجار بالبشر تعديل 2021.

في مجال ضمان مشاركة المرأة في الاستدامة البيئية يضطلع المجلس الأعلي للبيئة بمسؤولية الإشراف والمتابعة والإلتزام بسياسات وتشريعات الدولة فيما يلي حماية البيئة بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية المعنية علي المستوي القومي والولائي بالإضافة لتشجيع ودعم التعاون الدولي وتنسيق

المشاركة في الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية في مجال البيئة والإستفادة من الآليات الدولية والإقليمية الداعمة في مجال البيئة المختلفة للتمويل وقد صدر قانون توحيد مجالس البيئة في العام 2020 تم فيه توحيد مجالس البيئة حسب قانون التعديلات المتنوعة 2020 .

ثانيا :الإستراتيجيات والسياسات:

بذلت جهود مقدرة من الدولة للحد من الفقر من خلال البرامج والخطط الموجهه من الدولة للقضاء علي الفقر لتحقيق الأمان الإجتماعي وصولاً للتنمية الشاملة المستدامة من خلال الإلتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030(SDGs) مع التركيز على الهدف الأول ، القضاء على الفقر بجميع أشكاله وربطه واتساقه بأهداف التنمية المستدامة.

أهم تدخلات الدولة لخفض معدلات الفقر فى السودان:

1. الدعم والرعاية الحكومية المباشرة وغير المباشرة (المعاشين والمستفدين، المساعدات النقدية والعينية للأسر الفقيرة والخدمات العلاجية للمشتركين في التأمين الصحي " بنسبة 35% من إجمالي الموارد للعام 2021م – 2022) أنظر للملحق رقم (4).
2. النفقات القومية لحفض الفقر (التشغيل – التنمية البشرية – البينات التحتية).
3. دعم المنظمات العاملة في المجال .

في مجال مكافحة العنف ضد المرأة توجد إسترتيجية بجانب إجراءات العمل القياسية الموحدة المشتركة للوقاية من والتصدي للعنف في السودان 2020 وتنفذها جميع الجهات الفاعلة في مجال مقدمي الخدمات المشاركين في برامج الوقاية والتصدي للعنف ضد المرأة ، التي حددتها ركائز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة .

يعتبر السودان من أكثر الدول عرضة لتأثيرات التغير المناخي نتيجة لعدم إنتظام هطول الأمطار الموسمية، وفترات الجفاف الطويلة والفيضانات المتكرّرة وقد شكل انعدلاع الحرب في الفترة الاخيرة عبئاً اضافية بالاضافة الي العلاقة المعقّدة بين الهشاشة البيئية والإضطرابات الجيوسياسية.

- كفلت الدساتير التي تعاقبت علي السودان المساواة بين الجنسين في المجالات البيئية بجانب العديد من التشريعات الوطنية الداعمة للمرأة في القضايا البيئية وتغير المناخ.

وإنفـــاذاً لهـــذه الإتفاقيـــات و التشـــريعلت تـــم وضـــع السياســـات والإســـتراتجيات والبـــرامج والمشـروعات فـي مجـال خفـض الإنبعاثـات والتكيـف مـع التغيـرات المناخيـة بجانـب إعـداد الدراسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتغير المناخي.

بجانب إعداد الإستراتيجية الوطنية لدرء آثار التغير المناخي كانت من مرجعياتها إستراتيجية درء آثار التغير المناخي علي قطاع المرأة في مجال الإستدامة البيئية

لقد خلّفت الحرب مشهداً كئيباً من الدمار إذ شكّلت كارثة على الإقتصاد الهشّ وزادت من إنعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 42 في المئة من سكان السودان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي على مستويات عالية وقد أرتكبت ميلشيات الدعم السريع جرائم وإنتهاكات تصل إلى مستوى الإبادة البيئية، مثل التدمير المتعمّد للمنشآت النفطية، وإتلاف النظم البيئية الأساسية، والتعدّي على البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي . ونسبة لتدني خدمات الإصحاح البيئي الي لآثار بيئية لها مردوها السلبي علي الصحة العامة .

الإجراءات المحددة التي أتخذت لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات علي مدي الخمس سنوات الماضية

سوف يتم التركيز علي ثلاث فئات :

- **اولاً : النساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق النائية والريفية:-**

تبذل الدولة عبر الادارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية جهود علي المستوي وضع السياسات والإستراتيجيات والقوانين والتشريعات وبارادة سياسية تتبني كل السياسات العامة التي تعطي قضايا المرأة أولوية في التنفيذ ، ومن المشروعات التي يعمل عليها بتضامن كبير حتي المستوي القومي والولائي مشروع المرأة الريفية والذي حقق نجاح كبير من خلال التدريب ذو الحزم المتازرة (تدريب ، تمويل ،تسويق) هدف المشروع الي تحريك القوي المجتمعية التي تمثل 50%من القوي البشرية الكلية ايضا الإستفادة من الموارد المتاحة بكل منطقة ريفة مما يسهم بصورة أخري الي تغير القيم النمطية في المناطق. المرأة الريفية والفتيات في الريف حققنا حضور إنتاجي كبير في سنة الحرب التي فرضتت علي السودان من الخارج وبتمرد داخلي

لمليشيات عسكرية .وقد تحققت بعض النجاحات تمثلت في الحراك الإقتصادي والإجتماعي في الولايات التي بها أستقرار أمني (9 ولايات).

تم رصد ميزانية لقطاع التنمية الاجتماعية في العام 2020 –2021 حوالي 47.100.90 وكان الاداء الفعلي للعام 2021 حوالي 26.364.14 والاداء الفعلي للعام 2020بلغ 339.2 خصص جزء من هذه الموازنة لتنفيذ برامج وخطط التمكين الإقتصادي للنساء في الموازنة العامة للدولة، حيث توجد ميزانيات مخصصة لبرامج المساواة بين الجنسين عبر مشروعات التنمية في الموازنة العامة بالدولة، وهناك بعض التدابير بشأن دمج منظور النوع الإجتماعي في الخطط التنموية للدولة الإقتصادية والإجتماعية مثل السياسات والإستراتجيات والآليات والبرامج التدريبية والخطط.

تبنت وزارة التنمية الإجتماعية ممثلة في مفوضية الأمان الإجتماعي والتكافل وخفض الفقر العديد من الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج والمشروعات، التي تستهدف الفئات الفقيرة والأكثر فقرا انطلاقاً من مهامها واختصاصاتها الخاصة بتنسيق ووضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالحد من الفقر والعمل على رصد وتنسيق الجهود الحكومية وجهود منظمات المجتمع المدني وجهود القطاع الخاص الرامية إلى مكافحة الفقر.

وهنالك عدة مشاريع منذو العام 2019 تستهدف بها النساء في المناطق الريفية منها:

1– البرنامج الشامل للأمان الإجتماعي.

2 – مشروع الدعم النقدي المباشر.

3 – مشروع الدعم النقدي للأسر المتضررة من الأغلاق الكامل في فترة كرونا.

4 – مشروع التمويل الأصغر.

5 – مشروع شبكة الأمان الاجتماعي.

7 – مشروع القرض الحسن.

8-مشروع دعم الامهات الحوامل في المناطق الأكثر فقراً.

9-مشروع القرض الحسن للأشخاص ذوي الإعاقة مع بنك الادخار والتنمية الإجتماعية.

ومن أهم المشروعات "مشروع القرض الحسن لصغار المنتجين والفقراء الناشطين إقتصادياً

مشروع القرض الحسن:-

تأتي محفظة القرض الحسن ضمن مبادرة البرنامج الشامل للأمان الاجتماعي لمعالجة الفقر متعدد الإبعاد وذلك تعزيزاً للشراكات عبر آليات الحماية الاجتماعية (ديوان الزكاة، مفوضية الأمان الاجتماعي، بنك الأسرة ، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية) ، لتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على التمويل بطرق ميسرة ومن غير أرباح وذلك لتمويل كل فقير ناشط قادر على الإنتاج ولايملك وسائله تفعيلاً لشبكات الأمان المنتجة وهو الهدف الذي تعمل الدولة على تحقيقه.

- **ثانياً: النساء والفتيات ذوات الإعاقة**

أكدت الدولة في الدستور والتشريعات الوطنية علي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كثير من نواحي الحياة دون تمييز وبشكل خاص في الحريات والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. ويمنع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017 بشكل واضح وصريح التمييز على أساس الإعاقة حيث جاء ذلك في المادة (3) من القانون في تعريفها للتمييز على أساس الإعاقة والذي جاء متسقاً تماماً مع الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة ،وفي سبيل ذلك ألزم القانون كل الجهات ذات الصلة بعدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول للخدمات والبيئة والمنتجات بكل المؤسسات، ولتحقيق ذلك تم إنشاء إدارات تتابع تنفيذ مطلوبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن اهم الانجازات :

- إدماج النساء ذوات الإعاقة في التعليم مما زاد فرص النساء ذوات الإعاقة في الحصول على التعليم الأكاديمي من خلال المدارس التي تم التوسع فيها و قبول

الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعت عدد من القوانين التي تعمل على معاقبة من يرفض إدماج النساء ذوات الإعاقة في التعليم وإتاحة فرصة التعليم المجاني الحكومي تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة 2030 للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي تلقائيًا النساء ذوات الإعاقة.

- إدماج النساء ذوات الإعاقة في عدد من المشاريع للأُسر المنتجة من خلال ما تقدمه وزارة التنمية الإجتماعية من خدمات للنساء ذوات الإعاقة، وفي هذا الإطار حصلت النساء ذوات الإعاقة على التدريب في إدارة الأعمال، إدارة المشروعات الصغيرة.

- تم تطوير استراتيجية التمكين الاقتصادي والعمل الائق للاشخاص ذوي الاعاقة للفترة من (2017–2020) ولكن رغم ذلك لم تتم تقدم ملحوظ في تعزيز فرص العمل للاشخاص ذوي الاعاقة وذلك لنقص التمويل وعدم وجود خطة واضحة .

- ومن المبادرات الجيدة لتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة في القطاع الخاص ، تجربة شركة دال للصناعات الغذائية حيث بلغت نسبة التوظيف للاشخاص ذوي الاعاقة 125 من العاملين /ت بالشركة بجانب استهداف 200 شخص منهم/هن من خلال تمليكهم /هن نقاط بيع وتوزيع منتجات الكوكا كولا بالمحطات في الطرقات .

ورغم تلك الجهود يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عامة والنساء خاصة أوضاع صعبة بسبب الحرب في السودان، وزادة معاناة النساء ذوات الإعاقة بسبب الحرب ويتضح ذلك في الأتي:–

- فقدان المرافق الصحية مع عدم وجود مراكز بديلة وعدم توفر الأجهزة التعويضية وفقدانها أثناء حركة النزوح والإنتقال.
- تدني الوضع الإقتصادي مع توقف المساعدات المقدمة لهن.

ثالثا: النساء الأكبر سناً:-

يؤكد السودان من خلال التشريعات الوطنية وخاصة قانون المعاشات والتأمينات لسنة 2016 علي الحماية الكاملة لكبار السن من الجنسين وان التحديات التي يواجهها النظام الصحي للمسنين هنالك فجوة في كيفية الحماية الكاملة للمسنين حيث يستجوب علي الجهات والمؤسسات صياغة سياسة عامة في اتجاه حماية المسنين ..

ويمثل نسبة كبار السن من النساء في السودان فوق الفئة العمرية 65 -80 نسبة 0.23% من استجابة للتحديات المتزايدة والتي تواجهه كبار السن في السودان والتزاما من الدولة لبناء مجتمع يحمي كبار السن ويصون حقوقهم ومصالحهم ، قادت وزارة التنمية الإجتماعية بدعم فني من الاسكوا عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام 2022-2030م وقد اكتملت قاعدة المعاشيين وكبار السن وقد أعد برنامج تنفيذي حدد التدخلات اللازمة مع وضع أولوية لمعالجة الميزانية الخاصة لكبار السن .

وفي إطار التطور التشريعي لرعاية كبار السن تم إعداد مسودة قانون كبار السن للعام 2020 والذي يشكل خط الإستجابة الأساسية في إطار حماية وتمكين لشريحة كبار السن وجاء هذا الجهد استنادا للالتزم بالدين والعرف وتوصيات المؤتمرات الدولية الداعية لضمان حقوق كبار السن لتأمين حياة كريمة تحفظ حقوقوهم وكرامتهم الإنسانية .وفي اطار الحماية الإجتماعية لكبار السن تمت كفالة عدد 73.413الف حالة انظر الملحق رقم (5).

الأزمات واثرها المختلفة علي تنفيذ منهاج عمل بجين في بلدك والتدابير التي اتخذت لمنع اثرها السلبي علي التقدم المتعلق بالنساء والفتيات.

تم التركيز علي الأزمات الاتية:

اولاً: النزاع المسلح

يعاني السودان ومنذ فترة بعيدة من الحروب النزاعات المسلحة في بعض المناطق والتي تأثرت منها النساء في تلك المناطق وفي ذا الصدد نشير ان السودان وضع خطة وطنية لقرار الامن المرأة السلام والتي يدعو عبر مجالاته للوقاية والمشاركة والانعاش والاغاثة بجانب المجهودات التي بذلت في التوعية بالقرار والبرامج التدريبية وبناء القدرات في مجالات التعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية .

هناك الكثير من التحديات التي تواجه النساء والفتيات في السودان نتيجة للأحداث التي يمر بها منذ اندلاع الحرب في 15 ابريل 2023 والتي قادتها مليشيات الدعم السريع المتمردة ضد الدولة والمواطن والتى خلفت معاناة كبيرة كان لها تأثيرها المتعاظم على النساء الأطفال بسبب انتهاكات مليشيات الدعم السريع المتمردة المستمرة والممنهجة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ،والذي ظهر جلياً في النزوح واللجوء داخل وخارج السودان حيث أصبح مايقارب 12,000,000 طفل خارج منظومة التعليم لتوقف المؤسسات التعليمية،وخروج 70% من المرافق الصحية من خدمة تقديم الرعاية الصحية ،وكذلك عدم تمكنهم من الوصول إلى الاحتياجات الضرورية والأساسية مثل الغذاء والمأوى ومياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية.

وقع السودان علي خطة العمل مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال من الإنتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة في مارس 2016م ادت لخروج القوات الأمنية السودانية من قائمة الدول التي تعمل على تجنيد الأطفال في يوليو 2018م. كما وضعت خارطة طريق مبسطة لحماية الأطفال من الإنتهاكات في النزاعات المسلحة في أغسطس 2018م والتي لا تزال تحت التنفيذ مع الأمم المتحدة.بنت الدولة خطة لحماية المدنيين في عام 2020 بعد خروج بعثة (يوناميد) وتم تجميع قوات حماية المدنيين والمكون المدني فيها توطئة وتم نشرها في نهاية يونيو 2020. تم تجريم

إستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة في القوانين الوطنية كقانون القوات المسلحة لسنة 2007م تعديل 2013م وقانون الطفل.

تعمل آليات حماية الأطفال في النزاعات المسلحة كوحدة حقوق الطفل والتي تم إنشاءُها في عام 2009م مع الشركاء والآليات الأخري وهي تقوم بعمل مقدر علي الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي بينما هناك اتجاه لانشاء وحدة لحماية الطفل بجهاز الأمن الوطني وتوسيع إختصاصات وحدات حماية الأسرة والطفل بالشرطة لتغطي مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة .

توفر وحدات حماية الأسرة والطفل خدمات الرعاية الطبية والدعم النفسي والإجتماعي والقانوني للأطفال الضحايا والجانحين، ويعتبر الخط الساخن لمساعدة الأطفال الراصد لحالات الإنتهاكات والإعتداءات الواقعة على الأطفال والمراهقين.

إنفاذاً لما ورد في المادة (2/5/ك) من قانون الطفل التي تكفل ضمان حماية الطفل من جميع أنواع العنف أصدر وزير التربية والتعليم في نوفمبر 2020م لائحة لتنظيم وضبط السلوك بالمؤسسات التعليمية المختلفة ، وأوجبت اللائحة مدَ المؤسسات التعليمية بأخصائي نفسي واجتماعي.

ونشير ان واجهه السودان اكبر مؤامرة في تاريخه من قبل مليشات الدعم السريع المتمردة في الخامس عشر من ابريل 2015 في حربه الضروس علي المواطنيين قتلا ونهبا وتشريدا واغتصابا وسبيا للنساء، مما ادي لتنشريد ونزوح ولجوءعدد كبير من الاسر الي المناطق الامنة وخارج السودان . وادي ذلك الي الاثر الكبير في التقدم الذي احرز في مختلف مجالات منهاج عمل بكين ولكن رغم ذلك العدوان استطاع الشعب السوداني وخاصة النساء الصمود امام الة الحرب وذلك عبر التماسك الاسري الكبير بتضافر الجهود الوطنية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك مساندة الدول الاشقاء للسودان.

- ثالثاً : أزمة المنـــــاخ

علـى المسـتوى التشـريعي يعتبـر السـودان طرفـاً فـي العديـد مـن الإتفاقيـات البيئيـة الإقليميـة والدوليـة ويعمـل جاهـداً علـي الإيفـاء بكـل التزامـه تجـاه إتفاقيـة تغيـر المنـاخ والإتفاقيـات البيئية الأخرى.

كفلـت الدسـاتير التـي تعاقبـت علـي السـودان المسـاواة بـين الجنسـين فـي المجـالات البيئيـة بجانـب العديـد مـن التشـريعات الوطنيـة وإنفـاذاً لهـذه الإتفاقيـات و التشـريعلت تـم وضـع السياسـات والإسـتراتجيات والبـرامج والمشـروعات فـي مجـال خفـض الإنبعاثـات والتكيـف مـع التغيـرات المناخيـة بجانـب إعـداد الدراسـات الخاصـة بالمسـاواة بـين الجنسين والتغير المناخي.

تـؤدي المـرأة السـودانية دوراً بـارزاً فـي منـع التـدهور البيئـي وضـمان الأمـن الغـذائي فـي مجتمعاتهـا ، ويعتمـد مسـتقبل السـودان علـي تمكـين المـرأة مـن المشـاركة بصـورة فاعلـة فـي العمليـات المرتبطـة بـالتغير البيئـي والتكيـف المنـاخي وربطـه بالمسـاواة بـين الجنسـين والإسـتدامة لتتـواءم السياسـات البيئيـة فـي السـودان مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة وقـد تبنـت الحكومـة خطـة لتنفيـذ الأهـداف التنمويـة لتحقيـق التكامـل بـين المجـالات الإجتماعيـة والإقتصـادية والبيئيـة للتنميـة المسـتدامة ويسـعي السـودان جاهـداً الـي إدراج هـذه الـنهج فـي خططة وإستراتيجياته علي الصعيدين الوطني والمحلي.

يواجـه السـودان بعـض التحـديات لتحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين مـن حيـث الوصـول إلـى خـدمات الرعايـة الصـحية،الموارد الطبيعية،التعليم،الغـذاء وتتفـاقم الظـروف الإنسـانية،مثل الكـوارث المناخيـة وتـداعيات كوفيـد 19 وتزيـد مـن معانـاة النسـاء وإنعكـاس ذلـك علـي التغيـرات المناخيـة فـي تحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين ويتمثـل التحـدي وتـوفير الأمـن الغـذائي ومحاصـرة الآثـار الناجمـة مـن جـراء ظـاهرة التغيـر المنـاخي الـذي يـؤثر سـلباً علـي الإنتـاج الزراعي .

هنالـك مجهـودات لتفعيـل خطـة لإدارة مخـاطر الكـوارث ،وخطـط الإسـتجابة المشـتركة ، بمشـاركةالجهات ذات الصـلة بجانـب وضـع سياسـات بيئيـة ومناخيـة مراعيـة لإعتبـارات النـوع الاجتمـاعي وتقيـيم السياسـات وبنـاء القـدرات مـن أجـل مشـاركة فاعلـة للمـرأة وقيادتهـا لإسـتدامة

المـوارد البيئيـة وتصـميم مشـروعات تهـدف إلـى رفـع الـوعي بشـأن المخـاطر البيئيـة وزيـادة الوصـول الـي بـدائل الطاقـة النظيفـة بصـورة مسـتدامة وتعزيـز القـدرات المجتمعـات المحليـة للتصـدي لمخـاطر تغيـر المنـاخ و بنـاء مرونـة المجتمعـات لـدرء آثـار التغيـرات المناخيـة ورفـع الـوعي بأهميـة إسـتدامة المـوارد البيئيـة. هنالـك العديـد مـن الممارسـات الناجحـة فـي مجـال تحقيق المساواة بين الجنسين وسياسات التغير المناخي والتكيف البيئي .

ما الاولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة علي مدي السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانيين او السياسات او البرامج او جميعها

تم التركيز علي الاولويات الاتية:

1. المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول الي العدالة
2. المشاركة والتمثيل السياسي
3. الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة ، التحويلات النقدية ،والمعاشات التقاعدية).
4. دمج المرأة في التكنلوجيا الرقمية والخدمات المالية .

التخطـيط المسـتقبلي لفتـرة الخمـس سـنوات المقبلـة تمثلـت فـي الاتـي عبـر التركيـز علـي الاولويات أعلاه:

- متابعـة تنفيـذ القـوانين التـي تـم تشـريعها ومراجعتهـا فـي مجـال حمايـة المـرأة خاصـة فـي منـاطق النزاعـات والمنـاطق الريفيـة بـالتركيز علـي فئـات الحمايـة الاجتماعيـة ومتابعـة اداء اليات التنفيذ للتشريع بالاداء الاجرائي.
- تنفيـذ البـرامج التشـغلية للسياسـات التـي تـم انفاذهـا . وتقويـة اليـات التنفيـذ القاعديـة بالمؤسسات الولائية.
- تفعيـل دور منظمـات المجتمـع المـدني العاملـة فـي مجـال المـرأة وتعزيـز دورهـا وتمكينها للقيام بالادوار الوظيفية للمجتمع المدني.
- وضـع الخطـط والبـرامج الموجههـة فـي اطـار الحمايـة والرعايـة وتوسـيع فـرص التعلـيم خاصة في المناطق الريفية عبر البرامج المحفزة (الغذاء مقابل التعليم)

- التوسع الرأسي والافقي في الحدمات الصحية وتعزيز دزر الجهات المختصة (التأمين الصحي).
- التوسع في برامج اقتصاديات الرعاية.وتعزيز دور الاعلام الاجتماعي في رفع الوعي القاعدي فيما يلي قضايا المرأة والفتاة والعمل علي ولوج النساء والفتيات الي التقانات الحديثة والتكنلوجيا الرقمية لدعم النساء للدخول لاسواق العمل وتعزيز روح الابتكار .
- تعزيز الحوكمة وتسهيل الوصول للتمويل، يمكن لهذا القطاع ان يتحول الى القطاع الرسمي وبالتالي ضمان الحماية الاجتماعية للعالمين بالقطاع وادراجهم تحت لوائح الخدمة الرسمية بالدولة.
- حماية النساء العاملات في المجال الزراعي وتمكينهن عبرالبرامج التوعوية وحزم الحماية للتغلب من اثار التغير المناخي ووضع الحلول والخيارات الملائمة والمناسبة . تنفيذ خطط وبرامج ادماج القطاع الغير منظم مع العمل علي زيادة فرص الحماية لهذا القطاع.

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأثني عشر

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة:

A. المرأة والفقر .

F. المرأة والاقتصاد .

I. الحقوق الإنسانية للمرأة .

L. الطفلة الأنثى .

الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل علي مدي السنوات الخمس الماضية

اتخذت الدولة الإجراءات الكفيلة بما يحقق المساواة العادلة بين الجنسين في العمل والتي تمثلت في المجالات التالية:

اولاً: تعزيز انفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في اماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور:

اتاحت القوانين والتشريعات الوطنية (قانون العمل السوداني1997م) فرص متساوية بين الجنسين، فالتوظيف يقوم عبر مؤسسة التوظيف القومية على المستوى القومي والولائي على معيار الكفاءة والتنافسية وفق متطلبات الوظائف. ما زال القطاع الخاص خارج مظلة هذه المنظومة ويحتاج الى كثير من التدخل والجهد الحكومي والنقابي لتنظيم التوظيف داخل هذا القطاع الذي يسعى الى الربحية وامتيازاته الوظيفية أكثر جاذبية من القطاع العام.بصورة عامة مؤسسات التعليم العالي تميل الغلبة فيها الى الطالبات مما يعني أن التوظيف تميل الأكثرية فيه الى النساء.بالإضافة إلي ذلك فقد تضمنت قوانين ولوائح الخدمة الاستحقاقات الآتية للمرأة:

- استحقاق المرأة العاملة إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل ويجوز تجزئة تلك الإجازة بناء على طلب العاملة.

- تخفيض ساعات العمل للمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة، المادة (104) من اللائحة تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة عدة براتب كامل.
- المساواة في الأجر المتساوي والتمتع بالمزايا الوظيفية كما نصت المادة (49) الفقرة 2 علي ان تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.

- لا يجوز استخدامها في الأعمال الخطرة التي تحتاج إلى أي مجهود جسماني كحمل الأثقال.
- لا يجوز تشغيل النساء فيما بين الساعة العاشرة مساءاً والسادسة صباحاً يستثنى من ذلك تشغيل النساء في الأعمال الإدارية والمهنية والفنية أو أي أعمال للخدمات الاجتماعية أو الصحية.
- المادة (36) لها حق التظلم والمادة (40) لها حق التدريب والمادة (45) لها حق الإجازة السنوية والمادة (46) لها الحق في الإجازة بدون مرتب وإجازة مرافقة الزوج بدون أجر وكذلك الرجل له نفس الحق.

ثانياً: تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حيازتها :

تعمل الدولة وفق اهداف التنمية المستدامة2030 بان يتمتع كافة الرجال والنساء بحقوق متساوية في ملكية الارضي والتصرف فيه للوصول للزيادة الانتاج الزراعي والدخل لاسيما النساء وفي المناطق الريفية في السودان تعد الاراضي اكثر الاصول قيمة حيث تشكل الاراضي للمرأة مفتاح لتمكينها وامنها علي الصعيد الاقتصادي وتتيح لها الحصول علي الائتمان الحصول علي ممارسة الانشطة التجارية او لتحسين الانتاج وفي العديد من الاحيان توفير وسائل اعالة للاسرة.

ومن اهم الاجراءات التي تمت في هذا المجال اجازة سياسة النوع في ملكية الاراضي بتمويل من الايقاد بجانب عقد عدد من الورش التدريبية والبرامج التوعوية حول اهمية حقوق النساء في ملكية الاراضي وحيازتها .بجانب تنفيذ مشروع الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وعدد المساتغيدين 700 أسرة ونسبة مشاركة النساء 35%.

ثالثاً : دعم الإنتقال من العمل غير الرسمي الى العمل الرسمي بما في ذلك التدابير القانونية والسياسية التي تعود على المرأة بالنفع في التوظيف غير الرسمي

- بالرغم من اهتمام الدولة لجعل القطاع غير الرسمي قطاع رسمي الا ان هذا الاهتمام يصب حول زيادة الضرائب والجباية مما يهزم فكرة التطور في القطاع وبالتالي فقدان امتيازاته واهمها خاصية المرونة ولكن بدراسة معمقة للقطاع وتصنيفاته وتوفير الامتيازات الاقتصادية وعدم تنظيم القطاع غير الرسمي يفقد الاقتصاد الوطني توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد مما يتطلب تنفيذ سياسات مقالة للنهوض بالاقتصاد الكلي وبناء رأس المال البشري من اجل تحقيق التنمية المستدامة، عدم تنظيم القطاع غير الرسمي يفقد الاقتصاد الوطني توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد مما يتطلب تنفيذ سياسات مقالة للنهوض بالاقتصاد الكلي وبناء رأس المال البشري من اجل تحقيق التنمية المستدامة ،ان مساهمة القطاع غير رسمي في الناتج المحلي في تزايد مستمر ومعظمة في قطاع الخدمات وتلاحظ ارتفاع في حجم دخول النساء الى القطاع غير الرسمي في القطاع الزراعي نسبة المرأة 70%من النساء العاملات في هذا القطاع قد شهدت ارتفاع ويمثل ذلك في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية وان كان معظم النساء في الريف مستغلات بزراعة الاكتفاء الذاتي.
- وارتفعت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات بنسبة 81,1% وذلك يدلل على وجود النساء في القطاع غير الرسمي بنسب اكبرمن الذكور. ان مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في تزايد مستمر ومعظمه في قطاع الخدمات. ويوجد أكثر من ثلاث ارباع النساء الناشطات اقتصاديا يعملن في المشروعات متناهية الصغر حيث يوزع العائد على الاحتياجات وبناء رأس المال البشري الأسرة. رغم ارتفاع نسبة مشاركه النساء في القطاع غير الرسمي ال ان هنالك عدد من التحديات منها عدم وجود آليات تمويل مبدعة ومحفزة وضعف التنسيق بين القطاع الرسمي وغير الرسمي .

كيف اثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بكين علي مدي السنوات الخمس الماضي وماهي سياسات الاقتصاد التي اتبعتها دولت لدعم اقتصاد يحقق قدرا اكبر من المساواة بين الجنسين

السياسات الاقتصادية العامة للدولة (لا تقوم علي مبدأ التميز الا ان هنالك عدم استقرار في الوضع الاقتصادي) مما ادي الي ارتفاع معدلات الفقر خاصة في الاربع سنوات الاخيرة مما ترتب عليه برامج وتدخلات قامت بها الدولة لرفع المعاناة من خلال برامج الاستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية لتخفيف اثار السياسات الاقتصادية والمالية الناتجة من رفع الدعم علي السلع الإستراتيجية وتمثلت في الدعم عبر بند المنافع الإجتماعية في موازنة الدولة وتشمل الدعم النقدي المباشر ودعم العلاج بالداخل والخارج عبر التأمين الصحي وديوان الزكاة ودعم الطلاب بالإضافة لبرنامج ثمرات للشرائح الضعيفة في المجتمع.

اما بالنسبة لتدابير الاوضاع الانسانية السالبة جراء الحرب التي فرضت على الدولة السودانية في 15 ابريل 2023م وانخفاض الايرادات لم تلجأ الدولة الي تخفيض موظفي الخدمة المدنية بل يتم صرف المرتبات دون تمييز في النوع الاجتماعي.

ظل السودان يعاني من عبء التشوهات الإقتصادية الناتجة من دعم السلع الاستراتيجية والوقود من سياسات التعافي الاقتصادي التي نفذت تم رفع الدعم من الوقود والسلع الإستراتيجية تدريجياً وانعكس اثر هذه السياسات علي الشرائح الضعيفة ولتلافي هذه لآثار تبنت الدولة سياسات وتدابير للحماية الإجتماعية للتخفيف من آثار رفع الدعم.

اتبعت الدولة العديد من السياسات الاقتصادية وسياسات الاصلاح تتمثل في الآتي:

- تبني النظام الألكتروني لمتابعة اوجه الصرف وحشد الموارد وتوجيهها لتنفيذ المشاريع التنموية.
- توسيع المظلة الضريبية وتطبيق الفوترة الألكترونية ومحاربة التهرب الضريبي
- تبنت الدولة إصدار الصكوك والمستندات المالية للإستفادة من الموارد المتاحة وحشدها لتوفير التمويل.
- وضع سياسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر والمتوسط.

- اعداد الاستراتيجية الكلية لخفض الفقر 2021-2023م حيث تم دمج أهداف التنمية المستدامة 2030م، ركزت الإستراتيجية علي الفئات المهمشة ومن ضمنها المرأة والأشخاص ذو الإعاقة النازحين واللاجئين.
- إعداد الرؤية الإقتصادية 2024م **وتهدف الى:**

- احلال السلام والتعايش السلمي وإعادة ما دمرته الحرب والنهوض بالإقتصاد السوداني.
- اعادة تعمير المؤسسات والبنية التحتية وتقوية مؤسسات الدولة وبناء قدرات موظفيها.
- العمل على حشد الموارد من خلال: الإصلاح الضريبي ومكافحة التهريب الجمركي وزيادة الارادات لتمويل التنمية.
- الإنفتاح على العالم الخارجي والدخول في شراكات للمشاريع الإنتاجية
- فتح اسواق عالمية جديدة للصادرات السودانية.
- تحسين أوضاع النازحين بالولايات وتوفير متطلبات المساعدات الإنسانية.
- اصلاح النظام الاحصائي والقيام بمسوحات حديثة
- إستحداث انظمة للمتابعة والتقييم لعكس التقدم المحرز.

القضاء علي الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة :

A. المرأة والفقر

B. تعليم المرأة وتدريبها

C. المرأة والصحة

I. الحقوق الانسانية للمرأة

L. الطفلة الانثي

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الاخيرة للحد من القضاء علي الفقر بين النساء والفتيات .

بالتركيز علي النقاط الاتية:

- دعم انشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الاعمال والمشاريع والوصول الي الاسواق
- ادخال او تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية ، التوظيف للنساء في سن العمل ، ومعاشات كبيرات السن)

تبنت الدولة عدد من البرامج والمشاريع في مجال ريادة الاعمال والوصول الي الاسواق وذلك عبر برامج المرأة المنتجة وعبر محفظة القرض الحسن إضافة إلى برنامج شامل للأمان الاجتماعي الذي يستهدف المناطق الأكثر فقراً والدعم الاجتماعي المباشر للأسر الفقيرة ، وتبني الجائزة الوطنية للأسر المنتجة تشجيعا وتجويدا وتسويقا للمنتجات.أضف إلي ذلك الجهود المقدرة لصناديق الحماية الاجتماعية في دعم الأسر وذلك بتوفير سبل كسب العيش والدعم النقدي' كتجربة اجتماعية ناجحة فضلا عن جهود الصندوق القومي للتأمين الصحي باستهداف شمول الأطفال والأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي علاوة على ما يقوم به الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية كضمان اجتماعي وحماية للأسر.

وتمثل برنامج الدعم النقدي المباشر عبارة عن مساعدات مالية غير مشروطة تقدمها الحكومة عبر مفوضية الأمان الاجتماعي والتكافل وخفض الفقر بتمويل من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للأسر الفقيرة والأشد فقراً . وهو أحد الوسائل التي لجأت اليها الحكومة لتخفيف أعباء المعيشة عن

كاهل الفقراء بتأمين الحد الأدنى لمستوى معيشتهم. إن السودان بكافة مؤسساته الرسمية ومنظمات المجتمع المدني يعمل جاهدا علي تحقيق المزيد من التمكين للمرأة في كافة المجالات خاصة التمكين الاقتصادي وخفض الفقر من خلال العمل على اصلاح الإستراتيجيات والسياسات والخطط الاقتصادية والمالية وجعلها أكثر حساسية تجاه النوع الاجتماعي وتوسيع دائرة الشراكات على كافة المستويات، ايضا تم اطلاق المنصة الوطنية لمشروع (صوت 50 مليون امراة افريقية) الذي ترعاه مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) بتمويل من بنك التنمية الافريقي ويستهدف سيدات ورائدات الأعمال، مع إلتزام الحكومة بتنفيذ إستراتيجية قومية للتنمية المستدامة (SDGs) وإدماج منظور النوع الإجتماعي.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول الي الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات

تم التركيز علي الاتي:

- تقديم او تعزيز تحولات نقدية للاسر التي لديها اطفال والتي تعطي الاولية للنساء بصفتهن
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل المرأة العاملة في لقطاع غير الرسمي

تلتزم الدولة الدولة بمعالجة الاصلاحات الاقتصادية والتضخم المرتفع بدعم سبل المعيشة والازمة الاقتصادية العالمية والتي تكشفت نتيجة لجائحة كوفيد 19 والحروب الدائرة بالبلد التي تمثل تحديا كبير تفاقمت فيه الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وزادت معدلات البطالة والفقر وعملت الدولة جاهدة عبر المؤسسات االرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والتي تأثرت بها النساء بالدرجة الاولي وشرعت الدولة في تطبيق وتنفيذ استرتيجية الحماية الاجتماعية والتي اجيزت في يناير 2023 كاولوية قصوي لتتحقق من تلك الاثار بهدف تطوير نظم الحماية الاجتماعية وآليات الضمان الاجتماعي .رغم اجازة استراتيجية الحماية الاجتماعية الا انها لم تنفذ بسبب الحرب التي دارات حيث تم انحياز منظومة الحماية الاجتمعية بشكل كبير نتيجة للعمل الكبير المدمر من قبل القوات المتمردة (مليشيات الدعم السريع) مما انعكس علي البنية التحتية والمرافق التعليمية والبيئية .

يعتبر الضمان الاجتماعي احد اهم حزم الحماية الإجتماعية الاساسية يهدف الي حماية الأفراد من المخاطر المستقبلية ويتميز نظام الضمان الإجتماعي في السودان بالتكامل بين المؤسسات التي تعزز برامج الحماية للسكان من خلال إتخاذ تدابير تساهم في تحسين الأوضاع الصحية والإقتصادية والإجتماعية ،ومن هذا المفهوم اهتمت الدولة بمسألة الحماية والضمان تحسبا للمتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والاقليمية والدولية التي تؤثر سلباعلي المجتمعات خاصة فئات الحماية الإجتماعية من خلال آليات الضمان الاجتماعي المتمثلة في (الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الإجتماعية – الصندوق القومي للتامين الصحي – ديوان الزكاة – مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية – بنك الأسرة – مفوضية الأمان الإجتماعي والتكافل وخفض الفقر) ومن أهم السياسات العامة لصناديق الضمان الإجتماعي ، توسيق مظلة شبكة الضمان الإجتماعي وصولاً للتغطية التأمينية الشاملة نشر الوعي التأميني في كافة الوسائط لضمان الوصول للشرائح المستهدفة في إطار التوسع للتغطية التأمينية بجانب تعزيز ومواصلة الجهود الرامية لتخفيف حدة الفقر في إطار إستراتيجية خفض الفقر والحماية الإجتماعية المتكاملة وتوجيه ما لايقل عن 50% للتمويل الأصغر وتخصيص نسبة 40%من التمويل الأصغر للمرأة .

بلغ التمويل الأصغر المنفذ 28% من جملة المستفيدين في القطاع النسوي وبلغ حجم القروض الحسنة لمشروعات المسئولية الإجتماعية " الاشخاص ذوي الاعاقة والنساء الفقيرات والمرأة الريفية " وقد استفاد من المشروع 31.399.000 مستفيدة .بجانب مشروعات الدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة ل 18 ولاية واستفادت منها 17.519.000 امرأة والدعم النقدي المباشر للحوامل والاطفال استفادت 50.000 الف امرأة .وبلغت التغطية للمستهدفين لبرنامج الحماية الاجتماعية عدد40.666.348 مستفيدة بنسبة 96% انظر الملحق رقم (6).

تم إنشاء الإدارة العامة للعون القانوني بوزارة العدل التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة السودانية بتقديم الإستشارات القانونية ومتابعة ورصد أوضاع المرأة القانونية، كما يعمل على تقديم المساعدات القانونية للمرأة العاجزة عن طلبها سواء كان من الناحية المادية أو الإقتصادية، يعمل المركز من خلال برامجه التوعوية على محو الأمية القانونية.

الإجراءات التي أأخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات تم التركيز علي الأتي :-

- تعزيز حصول النساء علي خدمات صحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة او خدمات الصحة العامة .
- اتخاذ اجراءات لتوسيع نطاق الحصول علي الخدمات الصحية للفئات المهمشة من النساء والفتيات .

يعتبر السودان تقديم الخدمات الصحية للنساء أولوية قصوي وضرورية للنساء بجانب تقديم خدمات الصحة الإنجابية أثناء الطوارئ بما في ذلك الإستجابة للعنف المبني على النوع الإجتماعي وهنالك عدد من المجهودات التي تمت في هذا الإطار المتمثلة من :

- زيادة المراكز الصحية .

- تم تحديث السياسة القومية للصحة الانجابية والتي دشنت في العام 2022م باشراك الجهات ذات الصلة والمنظمات حيث ركزت السياسة على الاستثمار في الصحة والوقاية من الأمراض والسلوكيات الخطرة طيلة فترة المراهقة وما قبل الحمل والتي تتبنى في هذا السياق الصحة للجميع حيث نصت على تقديم خدمات صحة جنسية وانجابية مناسبة وجيدة ومتاحة، ويمكن الوصول إليها، ومقبولة من قبل كل الفئات. (يتم تقديم هذه الخدمات في بيئة صديقة للمراهقين كما اكدت السياسة ايضا على ضمان توفير المعالجة السريرية للناجيات من الإغتصاب بسرية تامة واحترا م وكرامة).
- تحسين نظام القبالة في السودان من خلال التطور في التعليم وانشاء جمعية قابلات ومراجعة اللوائح المنظمة للمهنة وزيادة التغطية وتحسين جودة الخدمات المقدمة بواسطة القابلات.
- تضمين التدخلات الوقاية من الملاريا أثناء الحمل ضمن الاستراتيجية القومية لبرنامج الملاريا في العام 2023م .

المشاريع التي تبنتها الدولة:

اتخذت وزارة الصحة عدة تدابير للمساهمة في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال من خلال أربعة مشاريع رئيسية لتحسين صحة الأم والطفل:

1. مشروع التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية الذي يهتم بزيادة التغطية بالخدمات والحزم الأساسية.
2. مشروع الأدوية المجانية للأطفال دون سن الخامسة يتم من خلاله توفير الادوية الاساسية.
3. ومشروع رعاية الحوامل يتم من خلاله توفير الفيفول والفوليك اسد (المغذيات الدقيقة للحوامل)
4. مشروع خفض وفيات الأمهات والاطفال حديثي الولادة الذي يهتم:

- بتحسين خدمات طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة، صيانة وتأهيل مؤسسات شبكة خدمات طوارئ الحمل والولادة بالولايات و توفير أجهزة ومعدات مؤسسات شبكة خدمات طوارئ الحمل والولادة بالولايات وتقوية نظام الإحالة لطوارئ الحمل والولادة الأطفال حديثي الولادة
- تدريب الكوادر العاملة بالمؤسسات الصحية على حزمة تحسين جودة الخدمات المقدمة بمؤسسات شبكة طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة ومعالجة طوارئ الحمل والولادة بحسب المنهج المعدل.
- الترويج والمناصرة لدعم خدمات طوارئ الحمل والولادة.
- الإشراف على مؤسسات خدمات طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة.
- دعم نظام التقصي والاستجابة والإشراف والمتابعة على كافة المستويات.

ولمزيد من التدابير الخاصة ببناء القدرات وضمان الحصول علي الخدمات الاساسية بما فيها الصحة والتعليم هنالك خطط عمل وطنية تستهدف النساء لضمان حصولهم علي الخدمات الاساسية من الخطة الاستراتيجية 2020-2024 للتأمين الصحى ، والتركيز علي التغطية الصحية الشاملة للوصول الي 95% من السكان خاصة الشرائح ذات الهشاشة وتبلغ نسبة

النساء المشمولين بالتأمين الصحي نحو 55% مقارنة بالرجال والتي تبلغ نسبتهم 45% ويتم توفير الخدمات بكل أبعادها.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل

تم التركيز علي الأتي:

- اتخاذ التدابير لزيادة وصول الفتيات الي التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها
- زيادة امكانية الوصول الي المهارات والتدريب في المجالات الجديدة والناشئة ولاسيما استيم والطلاقة محو الامية الرقمية

اولت الحكومة اهتماما كبيرا بتعليم البنات وتحسين المهارات التعليمية في إطار بذل الجهود لتحسين قطاع التعليم اعتمدت الدولة إستراتيجية التعليم 2007 – 2031م، كما إعتمدت الخطة الخمسية للتعليم التي أكدت على أهمية تعميم التعليم الأساس مع رفع نسبة الإكمال وخفض نسبة التسرب وتدريب المعلمين بإنشاء فصول جديدة لمعالجة التفاوت في القبول. و تم وضع إستراتيجية لخفض التباين النوعي وزيادة نسبة تعليم البنات بالتركيز على الرحل والنازحين.عبر تنفيذ الخطط الإستراتيجية الداعمة للتعليم تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الرابع المعني بالتعليم وتمثلت تلك الاجراءات في اعتماد اندية البنات والتي تهدف الي تشجيع البنات اعلي الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار وبناء السلام والوعي الصحي والتنمية الشاملة وتعلم المهارات الحياتية ومن **اهم المبادرات :**

تنفيذ برنامج التعليم البديل للأطفال وخلق شراكات مع المنظمات الوطنية والائتلاف السوداني بتمويل مشروعات صغيرة ضمن برنامج تعليم الفتيات اليافعات.وتبنت الوزارة عدد من الإستراتيجيات والتي تهدف الي زيادة فرص حصول البنات علي التعليم منها إستراتيجية التعليم ومن أهم محاورها الإستفادة من التحول الرقمي والتطور التكنلوجي ، الهدف الرئيسي ليوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تنمية الحضور والمهارات الرقمية للشابات والفتيات .

ومن أهم الإستراتيجيات إستراتيجية تعليم البنات ومن أهم المشاكل التي تعوق تعليم البنات والفتيات والمتمثلة عدم توفر الامن في مناطق الحرب والنزاعات وخاصة بعد قتل وتشريد ونزوح عدد كبير من الأإسر بسبب الحرب التي بدأتها مليشيات الدعم السريع وارتكبت فيها كل الجرائم ضد الانسانية .توقف التعليم في بعض الولايات بسبب تدمير المدارس وأصبحت الجزء الأكبر منها مراكز لأواء الأسر النازحة .

اولويات العمل في السنوات الخمس الماضية لمحاربة اشكال العنف ضد النساء والفتيات في السياقات الاتية:

- العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المتضررة من النزاعات
- تشويه الاعضاء التناسلية للانثي

اكدت الدولة بمكافحة كافة اشكال العنف ضد النساء والفتيات وقد جاء ذلك وفق القوانيين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات التي صادق عليها السودان علي حماية الدولة لحقوق المرأة كما ورد في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتضمين حقوقها في جميع المجالات وتعزيزها من خلال التمييز الإيجابى، وأن تعمل الدولة على محاربة العادات الضارة التى تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها، وتوفر الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل،وتعمل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بالتنسيق مع الشركاء علي التدريب المستمر بالتنسيق مع المؤسسات القانونية والمؤسسات الصحية والباجثيين الاجتماعيين ومختلف الفاعلين في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات .

ومن اهم الانجازات :

- إجازة وثيقة اجراءات العمل القياسية الموحدة والمشتركة للتصدي والإستجابة لحالات العنف المبني علي النوع في السودان كوثيقة قومية في 17 فبراير 2020. لمكافحة العنف الجنسي في المناطق المتضررة بالنزاع .
- التوقيع علي الاتفاق الاطاري المشترك بين الحكومة السودانية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2020 بنيويورك، وتم تشكيل الآلية الوزارية لتنفيذ الإتفاق.

الاجراءات التي وضعت علي راس الاولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

تم التركيز علي الاتي:-

- تقديم او تعزيز قوانيين مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيقها وتنفيذها
- تقديم او تعزيز استراتيجات وتدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات (علي سبيل المثال في قطاع التعليم .....)

استنادا على اولويات التركيز على اشكال العنف ضد النساء والفتيات الأكثر انتشارا وتاثيرا اتخذت اجراءات وتدابير للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات تمثل التزامات الدولة بحماية حقوقهن والاستجابة لمختلف احتياجات ومتطلبات هذه الحماية بما يجعل لكل مؤسسة دورا في انفاذ تلك الاجراءات وايفاء واحد او مجموعة من هذه المتطلبات في أعمال التصدي، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التالية ومتابعتها:

1. تأكيد التزام مؤسسات الدولة بمكافحة كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات وفقا لالتزاماتها الوطنية والاقليمية والدولية.
2. تعزيز التنسيق مع شركاء الدولة من منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتنفيذ برامج وانشطة التصدي.
3. دعم جهود رفع الوعي المجتمعي باشكالات وآثار العنف ضد النساء والفتيات، والتعاون على انهاء مختلف أشكاله.
4. تعميم وتطوير منظومة الخدمات المقدمة للناجيات على جميع مستوياتها؛ الصحية والنفسية والقانونية، والانشطة الداعمة لتحسين اوضاع النساء.

وفي نطاق التدابير: تمت صياغة مشروع قانون مكافحة العنف ضد المراة لسنة2020 م وتضمن تقنين متطلبات حماية النساء والفتيات والطفلات من خدمات قانونية ومحاكم بجاب دراسة الاجراءات القياسية الموحدة للوقاية من والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان هذه وثيقة

مرجعية تتضمن كل ما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات من مفاهيم تعريفية واجراءات تنسيقية، وبيان منظومات الخدمات الأربع الرئيسة التي تقدم للناجيات:

- منظومة الخدمات الصحية
- منظومة الخدمات النفسية والاجتماعية
- منظومة الخدمات القانونية
- منظومة اجراءات الأمن والسلامة .

كما تضمنت الوثيقة مفاهيم ومستويات انشطة الوقاية من العنف بالإضافة لادوار الشركاء في كل من مجالي الوقايةمن والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات بجانب وحدة مكافحة العنف ضد المراة والطفل الاتحادية وهي آلية الرسمية التنسيقية، عتعمل بالتنسيق مع الاليات الولائية علي التدريب المستمرللشركاء مقدمي الخدمات ،بالتنسيق مع المؤسسات القانونية والشرعية والعدلية والمؤسسات الصحية ومراكز وعناصر الخدمات النفسية والباحثين الاجتماعيين ومختلف الفاعلين في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

وبعد اشتعال حرب15 ابريل2023 من قبل مليشيات الدعم السريع قامت آلالية بتوثيق حالات العنف الجنسي و الانتهاكات الممنهجة ضد النساء والفتيات صحبت ذلك بتصميم استطلاع رصدي لتوفير الممكن من البيانات الموثقة عبر البلاغات الرسمية..مع متابعة الحالات. تستهدف تدابير التصدي للعنف الممارس ضد النساء والفتيات، بالاضافة لانشطة الوقاية، كل المجتمعات المحلية، بالإضافة لمجتمعات النزوح واللجوء، والمجتمعات المضيفة لتتبع القابلية للتأثر، حيث يتم نقل بعض الممارسات الضارة كشكل من اشكال العنف، من خلال التأثر بثقافات الوافدين.

الدروس المستفادة:

1- العنف الممارس ضد النساء والفتيات اسبابه عناصر متعلقة بالاعراف والتقاليد الضارة كما تشمل تأثيرات حديثة متعلقة بالاستغلال الضار للإعلام وسوء استخدام وسائل الاتصال التكنولجي في الاساءة للنساء والفتيات وتكريس صور نمطية سالبة عن المرأة .مما يستوجب تطوير وسائل الوقاية الاعلامية ورفع مستوى الوعي المجتمعي وتشكيل صورة ايجابية لقدرات واسهامات النساء.

2- تعزيز التعاون وتطوير التنسيق بين الشركاء فيمجال التصدي للعنف ضد النساء يطور الخدمات المقدمة للناجيات ويرفع مستوى جودتها.

3-اشراك الرجال والشباب في برامج التصدي للعنف ضد النساء والفتيات يحقق نتائج أقوى تأثيرا في وعي المجتمع واستجابته.

الإجراءات التي اتخذت في الخمس سنوات الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنلوجيا .

- تركزت اسباب اهتمام الدولة ، بمضاعفة العمل في حزم محددة من اشكال العنف ضد النساء والفتيات، في بعدين :الأول كمي متعلق بنسب انتشار هذه الممارسات، والثاني :التأثيرات المتعددة التي تخلّفها على أوضاع النساء والفتيات صحيا واجتماعيا واقتصاديا،وحقوقهن كافة..في مختلف الاعمار، وشكلت النزاعات في عدد من المناطق بالسودان لسنوات طويلة، ضررا بالغا على حياة واوضاع النساء والفتيات،فبالاضافة لتعرضهن لمختلف اشكال العنف المرتبطة بالنزاع وأبرزها العنف الجنسي والانتهاكات المرتبطة به، وصعوبات الحصول على الخدمات اللازمة للناجيات، وأدت نتائج الصراع الى فقدان الاستقرار بسبب النزوح واللجوء، مما أدى بدوره لضياع فرص التعليم والرعاية الصحية والغذاء الجيد.. وساعد في زيادة انتشار الممارسات الضارة، واهدار حقوق النساء والفتيات في مختلف الاعمار.لذا عملت الدولة على إيجاد معالجات متنوعة تناسب اوضاع السياق الأمني والاجتماعي الذي تنامت فيه هذه الأشكال من العنف الموجه للنساء والفتيات، وذلك في عدة أطر، منها ما يتعلق بسبل انهاء النزاع، ومنها ما يتعلق بالسياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج والتدابير الخاصة بتقديم الخدمات للناجيات.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية والمصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد الفيئات المهمشة من النساء والفتيات

تم التركيز علي الفئات الاتية:-

اولاً : النساء وذوات الاعاقة

واصلت الدولة إهتمامها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث إتخذت عدداً من التدابير لإعمال الحقوق الواردة في المواثيق الدولية وتوفير الوسائل الكفيلة بتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الإجتماعية. بذلت الدولة جهوداً مقدرة لإنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وقد صادق السودان علي الإتفاقيه الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في أبريل 2009م كما صادق علي البروتوكول الإختياري الملحق بها.في إطار التشريعات تبنت الدولة الإطار الدستوري و القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة وكفلت لهم حماية كاملة، حيث نص الدستور في المادة (64/ 1) على كفالة كل الحقوق والحريات خاصة إحترام كرامتهم الإنسانية و إتاحة فرص التعليم والعمل لهم ومشاركتهم في المجتمع. صدر قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في يونيو 2017م بهدف ضمان تمتع المعاقين بكافة حقوقهم بما يتفق مع الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونص القانون على ضرورة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة مع أقرانهم على جميع المستويات وفي جميع أنواع التعليم.

فيما يخص الجهود المبذولة لتوفير السكن اللائق لذوي الإعاقة ، فقد ألزم قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة (4/ش)(تحديد نسبة من أراضي الخطة الإسكانية العامة والإسكان الشعبي يتنافس عليها الأشخاص ذوي الإعاقة)، وتنظر طلبات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن لجنة الحالات الخاصة حيث تستثنى من قائمة الإنتظار الطويل وللتمييز الإيجابي ينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة على إلزام كافة الجهات ذات الصلة بتنفيذ الحقوق والإمتيازات والتسهيلات والإعفاءات بالإضافة الى إلغاء بعض الشروط التى كانت تشكل تمييزاً في الخدمة العامة مثل إشتراط اللياقة الطبية، حيث شهد تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في القطاع العام تطوراً ملحوظاً تنفيذاً

للنسبة التي قررها قانون الخدمة المدنية لسنة 2007م المادة (24) الفقرة (7) (تخصص نسبة لا تقل عن 2% من الوظائف المصدقة لإستيعاب المعاقين مع مراعاة طبيعة ومتطلبات العمل .

ثانياً : النساء الاكبر سنا

تم إقرار حقوق هذه الشريحة في الدستور والتشريعات الوطنية ، ووضعت الدولة نهجاً لسياسات تقوم على حقوق الانسان، وذلك في إطار تطبيق خطة عمل مدريد بشأن كبار السن، كما تم تشكيل لجنة وطنية لرعاية وحماية كبار السن بموجب القرار الإدارى رقم (5) لسنة 2020م تضم فى عضويتها الجهات ذات الصلة ، وقد عكفت اللجنة على مراجعة مسودة الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن للأعوام 2020– 2030 وهدفها الإستراتيجى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المتكاملة لكبار السن داخل أسرهم ، وتمكينهم من أداء دورهم في المجتمع ، في سبيل تعزيز الحق في الصحة، عملت الدولة على إدخال كبار السن تحت مظلة التأمين الصحي، وبلغت نسبة تغطية كبار السن بخدمات التأمين الصحي ما يزيد عن 60%. كما ساهمت في بعض أنواع العلاج المكلف بتقديم دعم مادي في حالات العلاج بالخارج ، العمليات الجراحية المكلفة ، أدوية وعلاج الأمراض المهددة للحياة والأجهزة التعويضية المختلفة.تم إنشاء الصندوق القومي للمعاشات للمتقاعدين العاملين في القطاع العام، والذي ساهم في تخفيف معاناتهم وترقية أحوالهم الصحية وكفالة أبنائهم في التعليم، كما ساهم في تمليكهم وسائل للإنتاج، وتوسع المشروع ليشمل الرعاية الصحية والمساهمة في سداد الرسوم الدراسية للأيتام حتى التخرج .

كما أنشئ نظام التأمين الاجتماعي للمتقاعدين من العاملين في القطاع الخاص وهو نظام يضمن للمشتركين دخلاً بديلاً لدخلهم المفقود نتيجة إنقطاعهم عن العمل لأي سبب من الأسباب (إصابات عمل، عجز صحي، شيخوخة، بلوغ سن المعاش) ، وللصندوق مزايا نادرة تتمثل في : المعاشات ، التعويضات ، وتعمل مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشين، على تقديم الخدمات التي تعين المتقاعدين على زيادة دخلهم وتحسين أوضاعهم، تشجيع المتقاعدين على الكسب والإنتاج وإثراء قطاع التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

مجالات الاهتمام الحاسمة

المرأة في السلطة وصنع القرار

الاليات المؤسسة للنهوض بالمرأة

الحقوق الانسانية للمرأة

الطفلة الانثي

الإجراءات والتدابير التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار .

نالت المرأة السودانية حقوقها السياسية منذ العام 1965 وساهمت بصورة كبيرة في المشهد السياسي وتم تعيين النساء في المناصب القيادية منها توليها عدد من الوزارات و رئاسة الجهاز القضائي إتساقاً مع ما ورد في الدستور والتشريعات ، إتخذت الدولة خطوات إيجابية لتمكين المرأة وتمتعها بالمزيد من الحقوق المدنية والسياسية، ووفقاً للوثيقة الدستورية لا تقل نسبة مشاركة النساء عن 40% من عضوية المجلس التشريعي..وكذلك المادة 8الفقرة (7) ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة إشكال التمييز ضد المرأة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب.ينص التشريع السوداني علي تخصيص نسبة معينة من المقاعد للنساء (الكوتا) وذلك حسب قانون الانتخابات 2008م والتي عدلت في العام 2014 نصت المادة 18 من القانون نفسه نسبة للكوتا النسائية 30%و 40% كحد أدنى لتمثيل الحزب السياسي في التعديلات القانونية للعام 2020.

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار محركات رئيسية للمجتمع وتنمو بشكل متزايد. بيد أن أقل من 30% من المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هم من النساء. ومع استمرار هذا التفاوت خلال القرن الحادي والعشرينظهرت الحاجة الماسة إلى التنوع والمساواة وإدماج المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. نسبة النساء اللائي يستخدمن شرائح الإتصال SIM ماقبل العام 2019 – 38% من إجمالي المستخدمين نسبة النساء اللائي يستخدمن شرائح الإتصال SIM في العام 2024 – 42 % من إجمالي المستخدمين أي بزيادة قدرها 4% أنظر الملحق رقم (7).

تولت الدولة عبر وزارة الإتصالات والتحول الرقمي بهيئاتها أهمية خاصة لتعزيز دور المرأة في مجالات التكنولوجيا المختلفة حيث عدد من البرامج منها:

- دورات تدريبية لرفع القدرات والمهارات في مجال ICT.
- الأهتمام بالإحتفال السنوي باليوم العالمي للفتيات في مجال التكنولوجيا وإصدار عدد من الأفلام التي توضح مشاركة المرأة في العديد من الفعاليات والذي يهدف الى تعزيز الحضور والمهارات الرقمية للشابات والفتيات فيما يتعلق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إنشاء مراكز إنترنت في المناطق النائية كخدمات مجانية لتعزيز وصولها للمواطنين.
- إنشاء مراكز للمعلومات عبر صندوق الخدمة الشاملة في عدد (18) ولاية .
- تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية للفتيات حول تطبيقات الموبايل في الإحتياجات المجتمعية أستهدفت عدد 60 فتاة في الأعمار من 16 وحتى 26 سنة.
- تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية حول لغة البرمجة المخصصة للاطفال scratch أستهدفت الفتيات الصغيرات من 10 سنة وحتى 14 سنة بالتعاون مع المنظمة السودانية للعلوم والتكنولوجيا STEM

- تم تنفيذ دورة تدريبية للخريجات ONLINE بالتعاون مع مطوري جوجل.
- جاري العمل في العديد من المبادرات التي تستهدف الفتيات لزيادة المهارات حول لغات البرمجة.
- تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية حول أستخدام أجهزة الكمبيوتر أستهدفت النساء غير المتعلمات (محو الأمية التقنية) (العدد المستفيد من الدورة التدريبية 80 مرأه).
- تم تنفيذ دورات تدريبية للنساء والفتيات في مجالات زيادة الوعي التقني.
- تم التعاون مع عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال المرأه في تقديم الدعم التكنولوجي .

أما فيما يلي التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في مجال التكنولوجيا فقد قامت وزارة الاتصالات والتحول الرقمي – جهاز تنظيم الاتصالات والبريد بإتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك منها:

- المشاركة في صياغة وإعداد قانون مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة 2018م.
- الحث علي تعديل قانون جرائم المعلوماتية للعام 2020م ليتماشى مع المستجدات التى طرأت في الساحة من جرائم الكترونية ضد النساء والفتيات .
- المشاركة في التحديث الأخير لقانون جرائم المعلوماتية بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد لمواكبة مستجدات المرحلة.
- تم عقد العديد من ورش العمل والسمنارات في هذا الصدد.
- تم توزيع العديد من المنشورات للتوعية بالجرائم الإلكترونية.
- قامت الدولة بإحكام عملية بيع وإستبدال شرائح الهاتف السيار بشقيها العادية والإلكترونية للحد من الجرائم الإلكترونية.

الاجهزة الوطنية الحالية والتدابير التي اتخذت علي مدي الخمس السنوات الماضية لانشاء هذه الاجهزة او تعزيزها .

الالية الوطنية الحالية المستخدمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الادارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية –هي الالية المعنية التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تعتبر نقطة الارتكاز لعمل المرأة في السودان وايضاً نقطة الاتصال للمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالمرأة ومناط بها وضع السياسات والاستراتيجيات المعنية بالمرأة وتعمل كجسم تنسيقي لأنشطتها في مختلف القطاعات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ومن مهامها واختصاصاتها التي تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين وحشد الجهات المعنية ا لتحقيق المشاركة الفاعلة والاندماج المتوازن وصولاً للتنمية والاستقرار والسلام من خلال تعزيز دورها ودعمها وتمكينها للقيام بوظائفها بتنمية قدراتها ومهارتها. ومن مهام الادارة العامة للمرأة " وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القومية المعنية بتنمية المرأة والأسرة ومتابعة تنفيذها مع الآليات المعنية على مستوى المركز والولايات" ، بجانب " رعاية حقوق المرأة والطفل ومحاصرة كافة أشكال العنف ضد المرأة والطفل" ونسبة للمتغيرات التي حدثت في المجتمع وكذلك علي المستوي الاقليمي والدولي تم رفع مقترح برفع الالية الي مجلس اعلي للمرأة .

الآليات والأدوات الأخري التي استخدمت في الخمس سنوات الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين علي مستوي القطاعات .

بذلت مجهودات مقدرة لإنشاء لبعض الآليات في الوزارات القطاعية وتفعيل البعض منها خاصة علي مستوي ال 18 ولاية ومن مهام وإختصاص الأليات:

1- المشاركة في اعداد السياسة القومية لتمكين المرأة وتنفيذ الخطة التشغيلية .

2- ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج

3- توسيع مشاركة المرأة في كافة المجالات لتكون فاعلة في التغيير الاجتماعي المنشود علي المستوي القطاعي والولائي.

4- تعزيز حقوق المرأة وبناء وحفظ السلام والتوعية الصحية وتمكينها.

5- تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والاهداف ذات الصلة .

6- توحيد وتنسيق الجهود في مجال تنمية المرأة .

7- حماية المرأة من القضايا التي تفضي الي العنف وابراز دورها في التعايش السلمي.

8- بناء قاعدة بيانات وتحليل المعلومات في كافة مجالات أنشطة المرأة وتطوير ودعم البحوث والدراسات في مختلف مجالات العمل النسوي

9- الإشراف على التنظيمات والمنظمات والهيئات الاتحادية القومية في مجال المرأة . والمتابعة والتقييم لإنفاذ برامج ومشروعات المرأة

10-حفظ وبناء السلام وتنفيذ قرار مجلس الامن 1325.

التدابير التي اتخذتها الموسسة الوطنية لحقوق الانسان لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

- **المفوضية القومية لحقوق الانسان:**
- انشأت مفوضية قومية لحقوق الانسان وتتكون من 15 عضواً تختص بمراقبة الحقوق والحريات الواردة وتتلقي الشكاوي حول الإدعاءات بالانتهاكات الخاصة بحقوق الانسان والحريات ويعول علي المفوضية حماية حقوق الانسان في السودان **ومن أهم المعالجات التي تمت :**

- تقديم توصيات بضرورة عدم الافلات من العقاب في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء .
- عقد ورش عمل وندوات ودراسات في مواضيع مختلفة بشأن حقوق المرأة وتقديم توصيات بناء عليها .
- ظلت المفوضية في حالة يقظة تجاه الانتهاكات ذات الصلة بالنساء ، وقد اصدرت عدد من التصريحات والمخاطبات بشأن انتهاكات تعرضن لها بعض النساء .
- وفي سياق الحرب التي شنتها مليشيات الدعم السريع ضد الدولة والمواطن طالبت المفوضية القومية لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير فورية بشأن حماية النساء من جميع أشكال العنف وبخاصة العنف الجنسي، وقد اصدرت عدد من التصريحات ذات الصلة بالعنف الجنسي المرتكب في عدد من مناطق النزاع في الخرطوم ودارفور .
- رصد أشكال اخرى من العنف والتمييز ضد المرأة وتطالب الجهات المعنية باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجتها وحماية حقوق المرأة
- أتاحت منصة للحوار بين جميع اصحاب المصلحة في عدد من القضايا ذات العلاقة بحقوق النساء في السودان.

المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها احد

مجالات الاهتمام الحاسمة

المرأة والنزاع المسلح

الحقوق الانسانية للمرأة

الطفلة الانثي

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لاقامة السلام والحفاظ وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها احد من اجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول اعمال المرأة والسلام والامن.

تم التركيز علي الفقرات الاتية :

- اعتماد / او تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والامن
- دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والامت في اطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية علي المستوي الوطني وفيما بين الوزارات
- استخدام استراتيجيات الاتصال بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لاذكاء الوعي بجدول اعمال المرأة الامن السلام

اعتبر السودان أمن وسلام المرأة أولوية وطنية وقد سبق وضع الخطة الوطنية للقرار (1325) مجهودات إنعكس ذلك في سياساته المنفذة علي كافة الأوجه الإجتماعية والثقافية والسياسية ، ووضع السودان خطة وطنية علي جميع المستويات للمرأة الامن السلام في العام 2020 وتم تمديد المرحلة الثانية من الخطة من 2020-2024 يهدف السودان لدعم ومشاركه المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام في مختلف المجالات وضرورة الاستجابة للحالات الانسانية والاستجابة للطواري علي جميع المستويات،ادت الظروف التني اوجدتها النزاعات المسلحة في بعض ولايات السودان الي ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة وزاد الامر سواء بعد تمرد مليشات الدعم السريع علي الدولة السودانية وارتفاع معدلات العنف والانتهاك من اغتصاب وتحرش وقتل ونهب واحتلال للمنازل الأسر ، فاصبحت كثير من النساء والفتيات بلا مأوي ووضع اقتصادي متردي وفي بعض الاحيان نزوحاً وسعيا لاماكن امنه .

ولوحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل اليات علي مستوي الولايات ومن اهم الاجراءات التي تمت:

- وضع مسودة قانون لمكافحة العنف ضد المرأة في العام 2022
- دليل الاجراءات القياسية لرصد الانتهاكات والتخدلات والاجراءات الصحية اللزمة وللوحدة فروع بولايات السودان ال 18 ايضا عملت وزارة الداخلية علي انشاء وحدات لحماية المرأة والطفل والبلاغات عبر خطوط اتصال مباشرة تعمل الادارة علي المستوي القومي للدولة عبر اداراتها الولائية علي رصد الاوضاع وتحديد الاحتياجات اللزمة للاسرة التي يحدث فيها انتهاكات ضد كرامة النساء ومن المؤكد ان الذي تقوم به مليشات الدعم السريع المتمردة من انتهاكات لامر مخزي ووصمة عمار في جبين الانسانية .

الإجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها علي مستويات صنع القرار في حالات النزاع.

تم التركيز علي الجوانب الاتية:

- وضع واعتماد تنفيذ خطة وطنية عالية التأثير بشأن تنفيذ قرار 1325
- أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالمرأة لاسيما المرأة في مناطق النزاعات و سعت للارتقاء بأوضاعها تقديراً للدور الرئيسي والمهم كشريك أصيل في بناء المجتمع وصونه والحفاظ على تقدمه وتماسك نسيجه الاجتماعي وجاء الاهتمام لتفعيل دورها في عملية فض النزاعات وإحلال السلام ، ونشر ثقافته ، وإشراكها في البرامج التنموية متسقاً مع الدساتير والقوانين الوطنية التي عززت جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية

- وقد شكل قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 بشأن " المرأة والأمن والسلام " وما تلاه من قرارات مكملة، نقطة تحول حاسمة في تناول قضايا الأمن والسلام خلال وبعد النزاعات المسلحة وقد وقد سبق وضع الخطة الوطنية للقرار (1325) مجهودات إنعكس ذلك في سياساته المطبقة علي كافة الأوجه الاجتماعية والثقافية والسياسية.

- وتم اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لتعزيز مشاركتها في كافة مستويات صنع القرارات والمشاورات الخاصة لعملية بناء وحفظ السلام وفض النزاعات وحلها وتوفير الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة عند التوطين وإعادة التأهيل والإدماج مع مراعاة الاحتياجات الضرورية لهن.واستجابة لذلك تبنت الدولة القرار 1325 و وإنشاءات لها آلية وطنية علي مستوي المركز والولايات ووضعت لها خطة عمل وطنية بمشاركة شركاء التنمية ولجنة دائمة تضم جميع الجهات ذات الصلة والخبراء والجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني،لإحكام التنسيق والشراكات بجانب تنظيم برامج لتأهيل وبناء القدرات وانطلاقاً من التزام حكومة السودان تم وضع خطةوطنية للمرأة الامن والسلام في العام 2020 وتم تمديدها حتي العام 2024.

الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الاخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الانسان الدولي وانتهاكات حقوق الانسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة

تم التركيز علي الاتي :

- **اولاً : تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها**
- أكد الدستور والتشريعات على حماية الدولة لحقوق المرأة كما ورد في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتضمين حقوقها في جميع المجالات وتعزيزها من خلال التمييز الإيجابى، وأن تعمل الدولة على محاربة العادات الضارة التى تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها،
- على صعيد الإلتزامات الدولية صادق السودان على إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984م في العام 2021م، والسعي لتكملة إجراءات المصادقة على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م.

تـم تعـديل القـانون الجنـائي لسـنة 1991 فـي العـام 2015 بإضـافة فصـل كامـل عـن جـرائم الحـرب والجـرائم ضـد الإنسـانية والإبـادة الجماعيـة. واعتبـر الاغتصـاب جريمـة حـرب بموجـب التعـديل وعـدلت العقوبـة الـي الاعـدام فـي تعـديلات القـانون الجنـائي لسـنة 2020وبـذلك تـم إصـباغ مزيـد مـن الحمايـة للمـرأة فـى النزاعـات المسـلحة كمـا تـم صياغة مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة للأجازة .

بالإضـافة لإدراج مـواد الجـرائم ضـد الإنسـانية وجـرائم الإبـادة الجماعيـة وجـرائم الحـرب التـي نصـت عليهـا اتفاقيـات جنيـف الأربـع بالقـانون الجنـائي لسـنة 1991،نـص قـانون القـوات المسـلحة لسـنة 2007 المعـدل لسـنة 2013 علـى الجـرائم التـي ترتكـب أثنـاء العمليـات العسـكرية كجـرائم الحـرب والجـرائم ضـد الإنسـانية وجريمـة الإبـادة الجماعيـة وأكـد علـى المسـؤولية الفرديـة فـي حالـة المحاسـبة عـن هـذه الجـرائم . كمـا نـص علـى حمايـة المـدنيين والمنشـآت المدنيـة فـي أوقـات النزاعـات المسـلحة الدوليـة وغيـر الدوليـة. أمـا قـانون الطفـل لسـنة 2010 فقـد شـدد العقوبـة علـى مرتكـب جريمـة الاغتصـاب ضـد الأطفال .

تطبيقـاً لمبـدأ سـيادة حكـم القـانون والقضـاء علـى الإفـلات مـن العقـاب أصـدر النائـب العـام لجمهوريـة السـودان قـرارات بتكـوين لجـان للتحـري والتحقيـق فـي القضـايا المتعلقـة بإنتهاكـات حقـوق الإنسـان والقـانون الـدولي الانسـاني وتضـم وكـلاء نيابـة وممثلـي مـن منظمـات المجتمـع المدني.

تم نشر وحدات حماية الأسرة والطفل متضمنة نيابات متخصصة بجميع ولايات السودان.

تـم التوقيـع علـي الاتفـاق الاطـاري المشـترك بـين الحكومـة السـودانية ومكتـب الممثـل الخـاص للأمـين العـام للأمـم المتحـدة فـي مـارس 2020 بنيويـورك لمكافحـة العنـف الجنسـي فـي منـاطق النزاع ، كما تم تشكيل الآلية الوزارية لتنفيذ الإتفاق.

- وضعت الدولة الإستراتيجية القومية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 –2030.

- ولأجل إنفاذ أجندة المرأة الأمن والسلام تمت اجازة الخطة الوطنية للقرار 1325 من قبل مجلس الوزراء في العام 2020م والتأكيد عليها في الدستور الفصل الخامس عشر المتعلق بقضايا السلام في المادة 3/68 وادراجه ضمن البنود الأساسية لإتفاقية سلام السودان 2020م مما يؤكد حرص الدولة واهتمامها البالغ بقضايا المرأة. كما تم تشكيل لجنة وزارية لإنفاذ القرار.
- تمت إجازة وثيقة اجراءات العمل القياسية الموحدة والمشتركة للتصدي والإستجابة لحالات العنف المبني علي النوع في السودان كوثيقة قومية في 17 فبراير 2020.

تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك نظام العدالة وآليات العدالة الإنتقالية حسب الإقتضاء، في أثناء الصراع والإستجابة للأزمات.

- انشاء السودان مفوضية العدالة الانتقالية في السودان 2021م.
- وافق السودان على التوصيات الصادرة عن آلية المراجعة الدورية الشاملة بتعزيز نظام العدالة الإنتقالية وآلياتها ويشرع في تنفيذ تلك التوصيات .
- **اتخاذ تدابير لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة واستخدامها والإتجار بها**
- جرمت التشريعات السماوية تناول المخدرات والمسكرات وتداولها والإتجار فيها وفي الشريعة الإسلامية ساوى كثير من الفقهاء بين تناول الخمر المحرم وبين تناول المخدرات لاتحاد العلة بينها وهى ذهاب العقل والنصوص القرآنية صريحة في تحريم الخمور والمسكرات
- أول قانون صدر في السودان لمكافحة المخدرات هو قانون الحشيش والأفيون لسنة 1924م المادة 4 (1) منه جرمت زراعة وتصنيع وبيع وحيازة الحشيش والأفيون وتصديره واستيراده ونقله عبر المواني السودانية ، كذلك المادة 4(2) جرمت تدخين الحشيش والأفيون، أما العقوبة لصور التعامل في الحشيش الواردة في المادة (4) فكانت السجن مدة لا تتجاوز عام أو الغرامة أو العقوبتين معا .

- تـم تعـديل المـادة (7) مـن قـانون الحشـيش والأفيـون لتقـرأ 7 (1) كـل مالـك أو حـارس أو مـدير أو مسـئول عـن مطعـم أو مقهـى أو مكـان مشـابه يؤمـه الجمهـور يخـالف المـادة 4 أو يحـرض أو يسـمح بمخالفـة فـي ذلـك المطعـم أو المكـان يعاقـب بالإعـدام أو بالسـجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن عشرين سنة.
- قـانون المخـدرات والمـؤثرات العقليـة لسـنة 1994م وهـو السـاري حاليـاً وجـاء تعـديلاً لقـانون 1924م الـذي فيـه تـم تعـديل المـادة (4) لتقـرأ كمـا يلـي 4(أ) كـل شـخص يخـالف البنـد (1) مـن هـذه المـادة يعاقـب بالإعـدام أو السـجن لمـدة لا تقـل عـن عشـرة سـنوات ولا تزيد عن عشرين سنة .
- 4 (ب) كـل شـخص يخـالف البنـد (2) أو (3) يعاقـب بالسـجن مـدة لا تقـل عـن ثـلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات .
- **إتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال**
- جـرم قـانون الإتجـار بالبشـر لسـنة 2014 الإتجـار بالأشـخاص بموجـب المـادة (1/7)، وفـي تعـديل القـانون الأخيـر لسـتة 2021 الفقـرة (ب) نـص علـى فقـرة خاصـة بالأطفـال بـأن مـن يقـوم بتجنيـدهم أو نقلهـم أو تـرحيلهم أو إيـوائهم أو اسـتقبالهم بغـرض الإسـتغلال يعد مرتكباً لجريمة الإتجار بالبشر كما ذهب لعدم الإعتداد برضا الضحية.
- أخـتص القـانون المـرأة والطفـل إذ جعـل العقوبـة مشـدده لهـذه الجريمـة إذا كـان المجنـي عليها أنثي أو طفل لم يبلغ الثامنة عشرة أو معاق وذلك بالمادة (2/9) (ب)،
- تكفـل القـوانين السـارية الحمايـة للأطفـال، حيـث يـنص علـى السـجن لمـدة تتـراوح مـن 5 إلـى 20 سـنة، ويجيـز القـانون عقوبـة الإعـدام إذا كـان الضـحية طفـلاً أو امـرأة أو مـن ذوي الإعاقـة و(فـي حالـة الإتجـار الخطـر)، وإذا مـات الضـحية، وهـذه العقوبـات مساوية لعقوبات الجرائم الأخرى الخطيرة، مثل الاغتصاب .
- جـرم القـانون الجنـائي السـوداني خطـف وبيـع ونقـل أعضـاء الأطفـال بموجـب المـادة (45/أ) منـه ؛ ويعاقـب علـى مخالفتهـا بالإعـدام أو السـجن لمـدة لا تتجـاوز عشـرين

سـنة مـع الغرامـة بموجـب المـادة (86/هـ) . وفـى المـادة (45/ب) جـرم إغتصـاب الأطفـال و عاقـب عليـه بالإعـدام أو السـجن لمـدة لا تتجـاوز العشـرين سـنة مـع الغرامـة بموجب المادة (86/ب).

- أصـدر وزيـر العـدل قـراراً بـالرقم (2) 2014م بتأسـيس نيابـة مكافحـة الاتجـار بالبشـر بولايـات شـرق السـودان والتـي تشـترك فـي الحـدود مـع مصـر ، اريتريـا ، أثيوبيـا ، جنـوب السـودان ، و هنالـك عـدد مـن القضـايا تمـت معالجتهـا بالتنسـيق مـع الجهـات ذات الصلة مثل معتمدية اللاجئين التابعة لوزارالداخلية ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)
- أيضـاً شـكلت بموجـب القـانون ووفقـاً للمـادة (4) لجنـة وطنيـة لمكافحـة الاتجـار بالبشـر تضـم الجهـات ذات الصـلة. وهنالـك تواصـلمع الشـركاء الاقليمـين والـدوليين فـي اطـار التـدريب وبنـاء القـدرات لان الظـاهرة ظـاهرة دوليـة تـرتبط بزيـادة معـدلات الفقـر فـي الـدول المهـاجر منهـا والاصـل هـم ضـحايا عصـابات الاتجـار والقضـية هـي فـي الاصـل قضـية اجتماعيـة كـذلك عبـر الشـراكات تعمـل اللجنـة الوطنيـة علـي تـوفير نظـم المعلومـات الحديثـة ، وتقـدم اللجنـة تقريـر دوري عـن الاوضـاع وقضـايا جريمـة الاتجـار وتستقبل كل الاالاستفسارات بكل مهنية.

الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الاخيرة للقضاء علي التمييز ضد حقوق الاطفال الاناث

ظلت الأمانة العامة للمجلس القومي لرعاية الطفولة تعمل في أطر متعددة تتعلق بالسياسة الاجتماعية للحماية وما تقضية التشريعات والمنظمة العدلية كما انها اهتمت بتطوير العلاقات الايجابية مع الشركاء الدوليين والوطنيين فضلاً عن تقوية الأطر الهيكلية مع الوزارات ذات الصلة بجانب انها حاولت تقوية العمل مع الجهات الاكاديمية والمهنية لتعزيز البحوث في اطار ترقية العمل

في حقل الطفولة وايضاً الميزانية المخصصة للعمل في حقل الطفولة ليس كافيةوهنالك جهود لمناصرة برامج الطفولة الصحية والتعليمية والمعاشية .

بناء علي مصادقة السودان للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بذل مجهودات لموائمة التشريعات الوطنية وخاصة قانون الطفل 2010 لموائمته مع الاتفاقية الدولية وذلك بمراجعة القانون لسد الثغرات والفجوات ولكن لم يري القانون الجديد النور ايضا تمت تعديلات في القانون الجنائي 1991 تعديل 2020 باضافة المادة 141 خاصة بتجريم تشيه الاعضاء التناسلية للانثي بجانب اجازة الاستراتيجية القومية لزواج الطفلات .

خلال الحرب الدائرة التي شنتها مليشيات الدعم السريع المتمردة علي المواطن السوداني وعلي البلد تأثر الاطفال بهذا الوضع لدرجه كبيرة جدا وذلك بانتهاك منازل اسرهم وتشريد الاطفال وقتلهم شهد أطفال البلاد كل انواع الانتهاكات الجسمية منذ 15 ابريل 2023م حيث استباحت مليشيا الدعم السريع المتمردة منازل الاسر الحاضنة لهؤلاء الاطفال طيلة ايام الحرب حتي الآن خصوصاً في ولاية الخرطوم واقليم دارفور وكردفان وقد تأثر الاطفال بإفرازات النزوح في الولايات الامنة الأخرى .

الحفاظ علي البيئة وحمايتها واصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة

الحقوق الانسانية للمرأة

المرأة والبيئة

الطفلة الانثي

الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البينية بما ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثارها والحفظ علي التنوع البيولوجي

بالتركيز علي النقاط التالية:

- دعم مشاركة المراة وقيادتها في ادارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها
- زيادة وصول المرأة الي الاراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها
- تعزيز وصول المرأة الي الهياكل الاساسية المستدامة الموفرة للوقت والعمالة
- اتخاذ خطوات لضمان استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللائقة في الاقتصاد الاخضر

يواجه السودان مجموعة واسعة من التحدّيات البيئية والسياسية والمناخية التي تتطلّب معالجتها نهجاً شاملاً وجامعاً يركّز على حلّ الصراعات، وبناء نظام قوي للحوكمة، وتعزيز مرونة البلاد المناخية. سيحتاج السودان إلى دعم للوصول إلى الصناديق الدولية للصمود في وجه تغيّر المناخ والتكيّف معه للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والصراع. وفي الوقت عينه، ستحتاج المجتمعات إلى تمكينها للتكيّف مع التغيّرات البيئية من أجل ضمان الاستقرار في مواجهة التحدّيات البيئية.

من شأن الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر وبناء قدرات المجتمع أن يمكّن المواطنين من الاستجابة بفعالية للتهديدات المناخية، ما يقلّل من الخسائر في الأرواح والممتلكات. علاوة على ذلك، يعدّ تعزيز التعليم ورفع الوعي حول البيئة مسألة ضروريّة لحماية الموارد الطبيعية في السودان والتشديد على دور كل مواطن. وينبغي على منظّمات المجتمع المدني والمدارس ووسائل الإعلام أن تتعاون لنشر الوعي حول الممارسات المستدامة، وضمان مشاركة الجميع

في الحلّ. وتعدّ مشاركة المواطنين الفعالة في الإدارة البيئية وحلّ النزاعات حقاً ومصدراً للمرونة في الوقت نفسه. فالمجتمعات المتمكّنة مجهّزة بشكل أفضل للتكيّف مع التغيّرات البيئية، ما يضمن في نهاية المطاف الاستقرار في مواجهة التحديات البيئية. تُعتبر مبادرات الإصلاح البيئي والممارسات المستدامة أمراً مهماً لإصلاح الأضرار التي لحقت بالنظم البيئية ويمكن أن تعزّز الاستدامة على المدى الطويل. وتشمل الخطط برامج إعادة التشجير، وجهود الحفاظ على التربة والمياه، وممارسات الزراعة المستدامة والرعي.

يواجه السودان مجموعة معقّدة من التحديات التي تتطلّب انتباهاً عاجلاً. لقد تسبّبت الحرب في أزمة إنسانية حادّة تؤدّي إلى تداعيات بيئية غير مسبوقة. وبالإضافة إلى طيف تغيّر المناخ الذي يلوح في الأفق، لقد عرّض تزعزع أطر إدارة الموارد بشكل عام السودان لخطر مواجهة كارثة بيئية. وتتخطّى الخسائر البيئية الناجمة عن الصراع المخاوف المباشرة إذ تتغلغل في النظم البيئية الضعيفة وتفاقم تأثّر السودان بتغيّر المناخ. وقد ساهمت الممارسات غير المستدامة، مثل زيادة معدّلات قطع الأخشاب، إلى جانب فقدان الأراضي الزراعية والنزوح الداخلي، في زيادة إزالة الغابات والتصحّر وانحلال التربة، بالإضافة إلى الصراعات المحلية.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة علي التكيف البيئي والمناخي.

بالتركيز علي النقاط التالية :

- دعم مشاركة النساء وقيادتهن بما في ذلك النساء المتضررات من الكوارث ، في الحد من مخاطر الكوارث وسياست وبرامج ومشاريع القدرة علي التكيف المناخي والبئي
- تعزيز قاعدة الادلة وزيادة الوعي بشأن تعرض النساء والفتيات بشكل لا يتناسب لمواجهه اثر تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث
- تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث الي خدمات ، مثل مدفوعات الاغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات

يعمل المجلس الاعلى للبيئة والموارد الطبيعية علي حماية البيئة والتنمية المستدامة وتم تكوين المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية ليكون الجهاز المنسق بين الوزارات والأجهزة التنفيذية

المختلفة علي المستوي الاتحادي والولائي فيما يتعلق بإدارة شؤون البيئة و الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء ومن مهامها إعداد السياسات والتشريعات والتخطيط الاستراتيجي لصون وتحقيق التنمية المستدامة لموارد البلاد الطبيعية.

يضطلع المجلس ايضا بمسؤولية الاشراف علي ومتابعة تطبيق والالتزام بسياسات وتشريعات الدولة لحماية البيئة بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية المعنية علي المستوي القومي والولائي بالإضافة لتشجيع ودعم التعاون الدولي وتنسيق المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من الآليات والترتيبات الدولية والاقليمية المختلفة للتمويل وتبادل المنافع التقنية في هذا المجال. وفي إطار البناء الهيكلي لمؤسسات الدولة تم إصدار قانون المجلس وذلك بتوحيد مجالس البيئة 2020: تم توحيد مجالس البيئة حسب قانون التعديلات المتنوعة 2020 حيث شمل الضم (المجلس القومي للبيئة –المجلس القومي للسلامة الاحيائية– المجلس القومي للتصحر– المجلس الأعلى للبيئة).

رغم المجهودات التي قام بها المجلس الا ان هنالك عدد من التحديات متمثلة في الاتي:

- الفقر والأمن الغذائي
- الطاقة الجديدة والمتجددة
- التلوث والصحة العامة
- التغير المناخي
- النزاعات المسلحة
- التصحر
- فقدان التنوع الحيوي

يعدّ السودان من الدول الأكثر عرضة لتغيّر المناخ ويشكّل ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار الموسمية، وفترات الجفاف الطويلة، والفيضانات المتكرّرة، تهديدات متزايدة للبيئة والمجتمع البشري على حدّ سواء. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الظواهر، فقد زاد الصراع الأخير في السودان لقد خلّفت الحرب مشهداً كئيباً من الدمار إذ شكّلت كارثة على الاقتصاد

الهشّ في الأساس وزادت من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 42 في المئة من سكان السودان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي على مستويات عالية وقد ارتكبت ميليشيات الدعم السريع جرائم وانتهاكات تصل إلى مستوى الإبادة البيئية، مثل التدمير المتعمّد للمنشآت النفطية، وإتلاف النظم البيئية الأساسية، والتعدّي على البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي.يُظهر السودان علامات واضحة على قابلية التأثّر بتغيّر المناخ.

لقد أثّر تقاطع تغيّر المناخ مع الصراعات الطويلة الأمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي على مرّ السنين. وقد أدّى الصراع في مناطق مختلفة من البلاد إلى نقص الغذاء، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتقلّص المساهمات في نمو الناتج المحلّي الإجمال علاوة على ذلك، تعرّضت البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والجسور وأنظمة الري وشبكات الطاقة، لأضرار كبيرة أو دمار بسبب الصراعات، ما قيّد الأنشطة الاقتصادية إلى حدّ كبير.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يُعزى انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي إلى ارتفاع درجات الحرارة، والأمطار غير المتوقّعة، والجفاف المتكرّر وتدمير التربة وعدم كفاءة البنية التحتية للريوهذا يعني موجات حرّ شديدة تؤثّر في سبل عيش المزارعين وزيادة التبخّر وإجهاد مائي هائل، ما يجعل من بعض المناطق المنتجة في السابق غير صالحة للزراعة. وسيعرّض انخفاض مستويات هطول الأمطار وفترات الجفاف الطويلة الإنتاجية الزراعية والأمن المائي والغذائي إلى مزيد من الخطر.

لقد خلّف تغيّر المناخ والتدهور البيئي بالفعل آثاراً عميقة على المجتمع السوداني في مختلف قطاعاته. ففي العامين 2021 و2022 على سبيل المثال، شهد السودان فيضانات شديدة أودت بحياة أكثر من 146 شخصاً وإصابة 122 آخرين، كما ألحقت أضراراً بالبنية التحتية، وشرّدت مئات الآلاف وقد تحمّل سكان الريف العبء الأكبر من هذه الآثار. وقد أثّر الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار في المزارعين والرعاة في الريف، ما أدّى إلى تدهور النظم البيئية الطبيعية، والحدّ من الوصول إلى المراعي الأساسية، والتسبب في خسائر في الماشية .وقد تأثّرت الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة بشكل خاص، بسبب تعطيل الأنشطة الزراعية والرعوية التقليدية. إذ كثيراً ما تنخرط النساء في العمل غير مدفوع الأجر وفي زراعة الكفاف، مع محدودية فرص وصولهن إلى الأراضي والتكنولوجيات والمعلومات.

المؤسسات الوطنية والاجراءات

الاستراتيجية الوطنية للمرأة وموائمتها مع اهداف التنمية المستدامة :

تبنت الدولة السياسة القومية لتمكين المرأة والتي اجيزت في العام 2007 وتشمل عدة محاور مختلفة وتتوائم محاور هذه السياسةالمتمثلة في (التعليم – التمكين الاقتصادي – الطفلات – الحقوق الانسانية للمرأة –السلام وفض النزاعات – الصحة والمشاركة السياسيه والمرأة في مواقع اتخاذ القرار) مع اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين وغايته ، ونسبة للتطور الذي حدث علي المستوي الوطني والاقليمي والدولي تم تقديم مقترح للاسكوا لدعم السياسة وتطويرها لسياسة النوع الاجتماعي في السودان .

تعمل كل الآليات الرسمية وفق الأهداف التنمية المستدامة وإعلان منهج عمل بكين وفق خطة سنوية لكل آلية ويظهر محور المرأة والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بمؤشرات عمل تحقق أهداف الخطة أو الإستراتيجية وتتشارك الآليات الرسمية وضع السياسات العامة لها مع كل آليات الدولة الأخرى بهدف تكامل السياسات بكل المهام والإختصاصات المعنيه بكل آلية للوصول إلى سياسية عامة للدولة تحتوي وتتضمن كل مسئوليات الدولة تجاه فئات المجتمع بصورة شاملة وهذا التكامل يؤدي إلى لإستقلال الأمثل لموارد الدول لتوجيه بإحكام نحو الخدمات العامة والميزانيات التي يتم إجازتها للدولة تتضمن كل فئات المجتمع فبنود ميزانية للخدمات والخدمات يستفاد بصورة شاملةمع الإشارة أن الخدمات الخاصة بالنساء مدرجة في بناء الخطط والإستراتيجيات والسياسات لكل القطاعات.

تنشط منظمات المجتمع المدني في السودان في تقديم الكثير من الخدمات المجتمعية المختلفة مثل الصحة والتعليم و بناء القدرات والتوعية المجتمعية واصبح لها حضور ملحوظ وتأثيره في حياة الناس علي كافة المستويات و في اطار الاحداث الاخيرة في السودان كان لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي في معالجة افرازات الحرب من فقر ونزوح وتدهور بيئ وتراجع الخدمات العامة التي تقدمها

الحكومة لذا لابد من اعادة التفكير بصورة موضوعية واستراتيجية في الدور الذي تقوم به ممنظمات المجتمع المدني لسد فجوة الخدمات و اذكاء لروح التطوع في المجتمع .

ابرزت الاستراتيجية القومية ربع القرنية 2020-2027 التصاعد في ادوار المجتمع المدني بكل تكويناته الحديثه لارساء المقومات الداعمة لقيام مجتمع المعرفة التقنية والابداع العلمي وهنالك تحديات تحد من تقديم اسهامات المجتمع المدني للتنمية علي النحو المأمول منها ومنها:

- توفير التمويل
- تعقيد اجراءات الاتفاقات الفنية للمشروعات مع الجهات المختصة.
- ضعف مفهوم العمل الطوعي في المجتمع .

ان ظهور جيل جديد مستوعب باهمية العمل الطوعي بالسودان وقادر علي توظيف العلاقات التي توفرها تكنلوجيا التواصل الحديثه و توظيف العلوم الحديثة لخدمة المجتمع سيسهم في خلق انتقاله نوعية للعمل الطوعي في السودان وسيسهم بشكل ملحوظ في خلق التحول الكبير في مستقبل التنمية في السودان

هنالك انخراط لاعداد كبيرة من النساء في اعمال طوعية متميزة ومؤثرة فى قطاع واسع من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية (ريادة الاعمال في اتجاه التنمية الاجتماعية) و المجالات الخدمية الاخري (مجالات التوعية المجتمعية , فض النزاعات و المساهمة في تعزيز المشاركة السياسة) .

المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص:

تستند المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص السوداني إلى الإلتزام بالعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية ولا يزال الإلتزام أخلاقي قيمي.

تدخلات القطاع الخاص كافية واضحة ومميزة في المجالات الأتية:-

1-حقوق الإنسان

2-العمل الائق والتوظيف

3-التدريب وبناء القدرات

4-البيئة

ويعمل القطاع الخاص تحت قواعد السلوك الذاتي الذي يمتثل إلى القوانين والمعايير الأخلاقية وقيم المجتمع.

هنالك تحديات تحول دون الإستثمار الأمثل للمسئولية المجتمعية للقطاع الخاص منها.

- وضوح مفهوم المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص.
- التخطيط الجيد لآنشطة المسئولية المجتمعية مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
- مراجعة القوانين الخاصة بضبط عمل الشركات والحفاظ على البيئة المحلية.
- توفير الحوافز من خلال تسهيل إجراءات للشركات الأكثر دعم للمجتمعات.
- التنسيق المستدام مع المؤسسات الرسمية لتنفيذ البرامج والخطط في مجالات خفض الفقر والتوعية والتنمية والخدمات.

المنظمات الإقليمية والدولية:

دور المنظمات الإقليمية والدولية يتمثل في التعاون الإستراتيجي للإسراع في عجلة التنمية الوطنية بغرض الحد من النزاعات والأزمات المحلية كذلك لها دور كبير في الحفاظ على التراث الوطني من خلال التعاون مع الجهات الوطنية المعنية بحفظ الهوية والقيم المجتمعية ودعم مراكز الأبحاث في محاربة الفقر وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني.

في ظروف الحرب التي يعيشها السودان نتيجة لتمرد مليشا الدعم السريع الإرهابية كان للمنظمات الإقليمية والدولية دور في الدعم الإنساني والإنمائي للمناطق المتأثرة بالحرب حيث تم تقديم عون إنساني إغاثي من منظمات الإقليمية والدولية تمثل في مواد غذائية وصحية وتهيئة المراكز النزوح، ورغم هذا الدعم إلا آنه كان دون الطموح المحدودية بدعم الذي قدم.

أيضاً تلاحظ أن بعض المنظمات الإقليمية والدولية قد إتخذت قرار بعدم التعامل مع المؤسسات الرسمية مما أثر على تنفيذ الكثير من الخطط والبرامج الإنسانية والتنموية وهذا يمثل تدخل سياسي في الوضع الداخلي السوداني في الوقت الذي يتمتم عليها تقديم دورها كاملاً عبر أجهزة الدولة التي تعترف بها من قبل مؤسسات المجتمع الدولي.

دور المؤسسات الرسمية:

تعمل المؤسسات الرسمية وفق اللوائح وضوابط الخدمة المدنية في السودان (قانون العمل 1997م) وموجهات الدولة التي حددت بمهام وإختصاصات لكل مؤسسة وتعمل المؤسسات الرسمية في إطار السياسات والإستراتيجيات بتكامل مؤسسي يتبنى السياسات العامة للدولة.وتعتبر السياسة القومية للسكان هي السياسية المفتاحية لكل المؤسسات الرسمية حيث يتم إجراء حوارات حول محاور السياسية لأي مؤسسة لإبراز الرؤية الكلية للسياسات العامة خدمية أو رؤى إستراتيجية من خلال التنبوء لكل المعوقات والتحديات.المؤسسات التنفيذية تعمل وفق السياسات العامة للدولة بالأهتداء بها لرسم الخطط والبرامج التنفيذية وفي هذا الجانب هنالك دور كبير لمنظمات المجتمع المدني كآليات تنفيذ تساعدية.

تشكل الموارد وانسيابها في الفترة الأخيرة العقبة الكبرى في تنفيذ البرامج والخدمات خاصة بعد الحرب وينتج عنها تدهور في النمو الإقتصادي خاصة إنكماش أدوار بعض المنظمات الإقليمية والدولية خاصة العام 2024م.الإستقرار الأمني والسياسي معول عليه الأحداث التوازن في أداء المؤسسات الرسمية وتقديم الخدمات.

وتشارك الآليات الرسمية في وضع السياسات العامة لها مع كل آليات الدولة الأخرى بهدف تكامل السياسات بكل المهام والإختصاصات المعنية بكل آلية للوصول لسياسة عامة للدولة تجاه فئات المجتمع بصورة شاملة وهذا التكامل يؤدي إلى الإستقلال الأمثل لموارد الدولة توجه بأحكام نحو الخدمات العامة والميزانيات التي يتم إجازتها للدولة تتضمن كل فئات المجتمع.بذل الكثير من الجهد

بتوفير الميزانيات الحساسة للنوع وتوجد مبادرات باستمثار المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص السوداني مع وجود دعم للمنظمات الاقليمية والدولية

الجهات التي ساهمت في إعداد التقرير:

ساهمت عدد من الجهات واصحاب المصلحة إعداد التقرير الوطني وذلك عبرلجنة وزارية تم تشكيلها بالقرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024 باشراف السيد / وزير التنمية الاجتماعية وعضوية عدد من الجهات المختلفة وبمشاركة المجتمع المدني العامل في المجال الإجتماعية وبشراكة القطاع الخاص السوداني ومجموعة من الباحثين والأكاديمين.

تم توفير المعلومات والبيانات في كل الجهات المذكورة حيث تم تحليل البيانات لرصد التقدم المحرز رغم تأثر كل القطاعات الرسمية بالحرب التي قادتها مليشا الدعم السريع المتمردة ضد الدولة السودانية مما أثر على جهود الدولة المقدمة للنساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وإنعكس للنزوح المركب الذي صاحب الحرب وزيادة في معدلات الفقر وسط النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

هنالك مبادرات تقودها النساء رغم ظروف الحرب مثل برامج ريادة الأعمال للحد من نسب الفقر خاصة النساء النازحات في المعسكرات ودور الإيواء كذلك تقوم المرأة على المستوى القومي بمشروعات للإنتاج القومي في إطار مشروع المرأة الريفية الذي إعده سابقاً في إطار التمكين الإقتصادي للمرأة.

وهنالك دورس مستفادة تمثلت في صمود المرأة السودانية امام الانتهاكات والممارسات البشعة من قبل مليشيات الدعم السريع علي كل اوجه الحياة ولكن النساء السودانيات ضربن مثال في الصبر والصمود رغم الاوضاع الاقتصادية الهشة وكان لتماسكهن الاجتماعي الدور الكبير لتخفيف صدمة الحرب بجانب ايواء واستضافة الاسر التي تعيش في الاماكن الامنة للاسر التي هربت جحيم الحرب فابدعن في الانتاج رغم ظروفهن .

القسم الخامس

البيانات الاحصائيات

ما اهم المجالات التي حققت فيها دولتك اكبر قدر من التقدم علي مدي السنوات الخمس الماضية في ما يتعلق باحصاءات الجنسين علي المستوي الوطني:

النظام الاحصائى الوطنى هو مجموعة المؤسسات والوحدات داخل الدولة التى تقوم بعمليات تزويد وجمع ومعالجة وتحليل ونشر واستخدام الاحصاءات، ويتكون من المنتجين للإحصاءات، المستخدمين للإحصاءات، المزودين للبيانات، اضافة الى المؤسسات البحثية والجامعات ومراكز التدريب وتطوير القدرات وشركاء التنمية والقطاع الإعلامي.

الجهاز المركزى للاحصاء:

يمثل الجهاز المركزى للاحصاء المنتج الرئيسى للاحصاءات الرسمية ومنسق النظام الاحصائى الوطنى واحصائى الدولة العام والمسؤول عن تنظيم إطارالعمل للنظام الإحصائي الوطني لتوجيه عمليات صياغة السياسات والتخطيط واتخاذ القرار .يعتبر الجهاز المرجعية الأساسية للدولة في مجال الإحصاء ويتولى إجراء المسوحات والتعدادات وإعداد البحوث الإحصائية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفق المعايير والاسس العالمية العلمية الحديثة، كذلك يتولى تنظيم العمل الإحصائي بين الأجهزة والهيئات المختلفة وتطوير النظم الإحصائية حسبما تتطلبه خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر المسؤول عن صياغة الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائى الوطنى

أدت الحرب التى اندلعت بالبلاد فى منتصف ابريل 2023م الى تأزم الاوضاع فى كل جوانب الحياة وإنعدام الامن وفقدان الارواح والممتلكات والبنى التحتية .أيضاً تعرض مبنى رئاسة الجهاز ومباني فروعه ببعض الولايات للسرقات والدمار والتخريب والحريق ولم يتم التعرف علي حجم ونوعية هذه الأضرار وآثارها حتى الآن.

الانجازات خلال الخمس سنوات الماضية

- انتاج مؤشرات احصائية مصنفه بالنوع الاجتماعي وتشكيل فريق جمع البيانات من الذكور والاناث
- رفع الوعي في المجتمعات عن اهميه انتاج احصائيات بالنوع وحثهم علي التجاوب مع جامعي البيانات وتوفيرمعلومات مصنفة حسب نمط المعيشه والنوع والعمر والحالة الاجتماعي

قام الجهاز المركزي للاحصاء بالقيام ببعض المسوحات منها

- مسح الفقر متعدد الابعاد – الشمول المالي المسح التتبعي لسوق العمل

الاولويات:

- اجراء مسوحات وتوفير مؤشرات اقتصادية واجتماعية
- نظام احصائ وطني متكامل ومستدام لانتاج ونشر واستخدام الاحصاءات في السودان
- تفعيل قانون الاحصاء
- بناءالقدرات الوطنية في مجال احصاءات المساوة بين الجنسين
- توظيف التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لانتاج واتاحة احصاءات المساوة بين الجنسين بتكلفة اقل
- اصدار نشرات احصاءية خاصة بالمراة في شكل يناسب المستخدمين حسب العمر والجنس وعرضها بصورة دورية
- عمل مسحوحات وطنيه عن خاصة بالمراة

القسم السادس

الاستنتاجات والخطوات القادمة

جاء التقرير من خلال اقسامه (الثاني والثالث والرابع) معبرا عن الجهود الرسمية وغير الرسمية ومشاركة القطاع الخاص في اطار الحماية الاجتماعية هنالك برامج استراتيجية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من الشركاء الاقليمين والدوليين لخفض معدلات الفقر وسط النساء لتطوير وتحديث السياسات الإقتصادية لجعلها محابيه للنساء في اطار التمكين الإقتصادي خاصة في المناطق الريفية بالتخطيط لمشروعات ريفية انتاجية تقودها النساء وصولا لتحقيق نماذج المدن الإنتاجية علي حسب الموارد المتاحة .

ايضا في اطار الرعاية غير مدفوعة الأجر تجئ الرؤية المستقبلية لتحسين اوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء في المناطق النائية بمبادرات تجعل هذه الشرائح داخل مؤسسة الاسرة ولكن باشراك الدولة بدعم الأسر الفقيرة مثل مبادرة الرعاية الصحية المنزلية لكبار السن والمعاقين وتخصيص المناطق الخضراء ومؤسسات الرعاية التي تدعم النساء للقيام باداور وظيفية اقتصادية ومشاركة سياسية وطوعية فاعلة ومن الرؤي المستقلبية استكمال قاعدة بيانات المسوحات الاجتماعية لوضع البرامج والأنشطة وفق معلومات قاعدية حقيقية تضمن تنفيذ برامج تدخلات بمردود فاعل .في اطار التشريعات تأتي الرؤى المستقبلية للتقريربأستكمال إجراءات مسودة قانون مكافحة العنف ضد المرأة والبرنامج التنفيذي المتبقي عنها وايضا استكمال إجراءات قانون كبار السن ومتابعة انفاذهاعلى المستوى القطاعي ايضا تحديث قانون الطفل (2010) ومتابعة انفاذه كذلك متابعة السياسات والاستراتيجيات وبرامجها التنفيذية لأحداث تغير في الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمرأة

كذلك في الرؤى المستقبلية للتقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال إجراء حوارات مع الجهات المدنية والرسمية تسمح بمشاركة فاعلة للمرأة في البرلمان والمجالس التشريعية القادمة او لجان فض النزاعات وإحلال السلام كذلك زيادة نسبة المرأة في الجهاز التنفيذي والقضائي والسياسي وحفز الاحزاب السياسية لتقود المرأة فيها دور ريادي في المرة القادمة.

تناولت ا لرؤية المستقبلية للتقرير خطة القرار 1325 بحيث تتضمن الصحة والانجابية للنساء وخفض نسب التسربالدراسي في مرحلة الاساس بالنسبة للفتيات كذلك اشراك المرأة في لجان المصالحات في مناطق النزعات بإعتبار أن المرأة اكثر المتأثرين بالحرب والنزعات المحلية كذلك من الرؤى المستقبلية متابعة تنفيذ السياسة القومية للصحة الانجابية باشراك كل الشركاء الاقليمين والدولي ايضا متابعة تطور استراتيجية صحة المراهقين والشباب واجراءات الاستراتيجية القومية لتنظيم الاسرة و تقوية نظام معلومات الصحة الانجابية ، والرؤية المستقبلية في مجال العلوم والإتصالات تمثلت في الاستفادة من التقدم التقني في المجال الرقمي الاتي :

1/ خفض معدلات العنف ضد المرأة والفتيات .

2/تسريع إجراءات التبليغ بالإتصال الفوري للجهات المختصة.

3/ خفض تأثير التغير المناخي على مشروعات المرأة الريفية.

مرفقات التقرير:

- **المرجعيات**
- **الملاحق**
- **القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024**